قسم الاقتصاد

السنة اولى ماستر اقتصاد دولي مقياس : الامتاج الدولي و الشركات متعددة الجنسيات

الدكتورة : مسمش نجاة

الفصل الثاني : **اقتصاديات الاستثمار الأجنبي**

العام الدراسي 2023 / 2024

تمهيد

بعد فشل جهود التنمية وبرامجها في معظم الدول النامية خلال عقود مضت ، تجدد الاهتمام بالتنمية مرة أخرى بعد اعلان (الحق في التنمية) الذي أقرته الأمم المتحدة في العام 1986 ثم تواصل اصدار تقارير التنمية البشرية منذ العام 1990 ، بحيث صارت التنمية اليوم تقوم على أسس ثلاثة هي : القطاع الخاص والمدخرات المحلية ، الاستثمار الأجنبي ومؤسسات التمويل الأجنبية و / أو الدولية ، ثم الدولة على الرغم من تزايد الدعوات الى محاولة تحجيم دورها في النشاط الاقتصادي في ظل العولمة .

وبناء على ذلك أخذ الاستثمار الأجنبي دوراً متنامياً في التنمية ، نظراً للدور الذي يقوم به في الأداء الاقتصادي وتأثيره في الطاقة الانتاجية بقدر تأثيره في الدخل ، على الرغم من كل الشكوك التي تدور حول الدور الاقتصادي والسياسي الذي يضطلع به احياناً ، لا سيما أنه قد لا يصب في التوجهات الوطنية ذاتها للدول المضيفة له .

مفهوم الاستثمار

ـ **الاستثمار** بشكل عام هو : الانفاق على الاضافات الجديدة الى السلع الانتاجية بأنواعها ، كالمواد الأولية والمكائن والآلات والمعامل ودور السكن والمخزون من السلع وغيرها مما يشكل جزءاً من الثروة الوطنية ، ومن ثم فإنه الاضافات الصافية الى خزين رأس المال الحقيقي في البلاد .

- يعرف الاستثمار على أنه : سلسلة من المصروفات في فترات زمنية متعاقبة ،وهذا الاستثمار قد يكون على شكل مادي كالأراضي ، المباني والآلات أو على شكل غير مادي كالنقود تحت الطلب كالسندات والأسهم .
- كما عُرف بأنه : هو إحلال قيمة مالية أكيدة ومتاحة حاضراً ، مقابل توقع الحصول على مداخيل مالية مستقبلاً ، و/ أو بمعنى أخر تفضيل الاستهلاك المستقبلي عن الاستهلاك الآني أو الحاضر الذي يتم التخلي عنه .
- أو أنه إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، أو إحلال أو تجديد مشروعات انتهى عمرها الافتراضي ، وكذلك شراء الأوراق المالية المصدرة لإنشاء مشروعات جديدة الأمر الذي يترتب عليه زيادة الناتج القومي من السلع والخدمات في فترة لاحقة .

أي أن الهدف الرئيسي للاستثمار هو توظيف الأموال المتاحة في اقتناء أو تكوين أصول بقصد استغلالها وتعظيم العائد ، ومن ثم فإن مفهوم الاستثمار يتمثل في المقومات الآتية :

أ . الموارد المتاحة : المتمثلة في الأموال التي تتوفر من المصادر المختلفة .

2. المستثمر : هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقبل قدراً من المخاطر لتوظيف موارده الخاصة المتاحة وذلك بهدف الحصول على أكبر قدر من الأرباح.

ج . الأصول : هي تلك الاستثمارات التي يوظف فيها المستثمر أمواله ، ممثلة في شتى الأصول كالعقارات والمشروعات الاستثمارية في المجالات المختلفة كالزراعة ، والصناعة والتعدين ، والخدمات الاستثمارية ، ومحافظ الأوراق المالية وغيرها التي تنعكس آثارها على الإنتاج .

د . أما أهداف المستثمر فهي الأرباح التي يتوقعها من استثماراته ، والتي قد تحمل قدراً من المخاطر حسب البيئة الاستثمارية التي تعمل بها .

26. استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات (أو طاقات إنتاجية جديدة) اللازمة لعملية إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها .

27. ويعتبر الاستثمار أحد مكونات الطلب الفعال ويعني ببساطة الإضافة إلى الثروة المتراكمة ، حيث يؤدي إلى زيادة أو المحافظة على رأس المال ومن ثم يقوم بالدور الرئيسي في مواجهة الطلب المتزايد.

وتبرز أهمية الاستثمار من خلال كونه يُعد العامل الرئيسي الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي من ناحية ، وفي كميته ، وكيفية هذا النمو من ناحية أخرى ، أي أن معدل النمو المطلوب ، يتوقف على القدرة في جذب التدفقات النقدية المطلوبة ، وهذا يتوقف على القدرة في توفير الحوافز والمزايا والتسهيلات التي يكون لها تأثير نسبي على أصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار في أي دولة . وفي هذا السياق يتبين لنا أن هناك حلقات متواصلة توصلنا إلى نتيجة مفادها أن النمو الاقتصادي ظاهرة ديناميكية تتمثل في تغير كمي لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأساسية من فترة إلى أخرى.

- ويعرف **المشروع الاستثماري** على أنه مجموعة كاملة من النشاطات والعمليات التي تستهلك موارد محدودة سواء كانت تجهيزات أو موارد بشرية والمتمثلة في اليد العاملة أو موارد مالية لا سيما الصعبة منها ، وينتظر من هذه العمليات تحصيل مداخيل أو منافع نقدية وغير نقدية بالنسبة لأفراد المجتمع كله .

وعلى هذا الأساس يمكن القول ، بأن الاستثمار يعني التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حالية ، مقابل الحصول على أكبر العوائد المستقبلية .

أنواع الاستثمارات

من الواضح التمييز بين عدة أنواع للاستثمار يمكن عرضها على النحو الآتي :

1. الاستثمار المادي والاستثمار البشري : يمثل الاستثمار المادي الشكل التقليدي والمتمثل في كل الاستثمارات في الموجودات الثابتة والمتداولة ، في حين يختص الاستثمار البشري في تكوين وتدريب المورد البشري وكل ما له صلة بالتعليم والصحة والثقافة والتأهيل ، طالما أن المورد البشري رأسمال فكري محوري في العملية الاستثمارية .
2. الاستثمارات المستقلة والاستثمارات البدائل : يقصد بالمشروعات المستقلة تلك التي تكون عملية اتخاذ القرار الاستثماري بشأنها مستقلة تماماً عن عملية القرار المتعلقة بالبقية منها ، في حين يقصد بالمشاريع البدائل تلك المشاريع التي قبول تنفيذ إحداها يؤدي بالضرورة إلى إقصاء ورفض البقية منها.
3. وقد ينقسم الى ثلاثة انواع هي : الاستثمار العام الذي تقوم به الدولة والاستثمار الخاص الذي يقوم به القطاع الخاص وكلاهما يمكن أن نطلق عليه معاً (الاستثمار الوطني أو المحلي) والاستثمار الخارجي (الأجنبي) .

4. الاستثمار الأجنبي المباشر (الحقيقي)والاستثمار الأجنبي غير المباشر (المالي) .

يقصد **بالاستثمار الحقيقي** : كل الاستثمارات في المباني والآلات والأراضي ، فهذا النوع يختص في الاستثمارات المادية ذات القيم الحقيقية لا المالية ، في حين تختص الاستثمارات المالية في الاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات .ولأن هذين النوعين الأكثر شيوعاً بين المهتمين والدارسين فلا بأس من تناولها بشيء موجز من التفصيل وعلى النحو الآتي :

- **الاستثمار الأجنبي المباشر**

يُعرف هذا النوع من الاستثمار بأنه : استثمار طويل الأجل يتضمن مصلحة دائمة وسيطرة من كيان (يتمثل بالشركة المقر) مقيم في اقتصاد ما ، على مشروع مقام في اقتصاد آخر .

وترى منظمة التجارة العالمية (WTO) أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في (البلد الأم) أصلاً انتاجياً في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد ادارته .

ومن التجربة الدولية يظهر على ما يبدو أن هذا الاستثمار عادة ما يتم في بلدان تتميز بالاستقرار السياسي وعدم أو قلة تعرضها الى الأزمات الاقتصادية من أجل نجاح سعيه وتحقيق هدفه الأساسي المتمثل بتحقيق أقصى الأرباح أو العوائد ، ومن ثم فإن رأس المال المعد للاستثمار ينتقل من البلد (أ) الى البلد (ب) أو (ج) دون أن يحمل في مضمونه عبء المديونية لأنه لا يمثل في حقيقته اقتراضاً .

وينبغي الاشارة هنا الى أن أهم عامل مؤثر في هذا الاستثمار وغيره هي الشركات متعدية الجنسيات . وتعود أهمية هذه الشركات ــ علاوة على مواردها المالية الضخمة ــ الى كونها مؤسسات تمتلك قدرات تنظيمية ومادية وتقنية وايديولوجية ، وهي قائمة بالأساس على فكرة تحويل العالم الى سوق واحدة وتدويل المجتمع الانساني والتخطيط المركزي للإنتاج والاستهلاك العالمي ، وهدفها السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي وتحويله الى نشاط عالمي يتعدى حدود السلطات المحلية ، وهي تعمل باطار دقيق ضمن استراتيجية عالمية ، فضلاً عن امتلاكها معرفة خاصة بالأسواق واحتكارها للتكنولوجيا وسهولة حصولها على التمويل اللازم ، ولذلك فإن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر يتم من قبل هذه الشركات .

ومن الشائع تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر الى نوعين من النشاطات :

1) التي ترتبط بملكية الاصول الإنتاجية في البلد المضيف ، وهذا النوع يمنح صاحبه نفوذاً مباشراً من خلال الملكية الكاملة أو نصيباً معيناً يكفل له السيطرة على ادارة المشروع ، ويضم هذا النشاط ما يأتي :

أ . تأسيس شركة جديدة في البلد المضيف من قبل المستثمر الأجنبي لوحده وتكون مملوكة له بالكامل ، أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية مع الشركاء المحليين من البلد المضيف لهذا الاستثمار .

ب. شراء المستثمر الأجنبي لمشروع وطني قائم بالامتلاك الكامل ؟ أو بحصة من أسهمه وسنداته

ج. تكوين شركات منتسبة (هي شركة يمتلك فيها المستثمر المقيم في اقتصاد آخر حصة تسمح له بمصلحة دائمة في ادارة المشروع الأجنبي في البلد المضيف (10%) كحد أدنى) . أو تابعة(هي الشركة التي يمتلك فيها المستثمر الأجنبي أكثر من نصف القوة التصويتية لحملة الأسهم ، وله الحق في تغيير أغلبية اعضاء الهيكل الاداري والتنفيذي . أو مساهمة(هي التي يمتلك فيها المستثمر ما مجموعه على الأقل (10%) ولكن ليس أكثر من النصف من القوة التصويتية لحملة الأسهم . أو فرع (يمثل شركة مملوكة برمتها للمستثمر الأجنبي أو بمشاركة مع الدولة المضيفة) تابعة للشركات المتعدية الجنسيات (المقر) لتقوم بالاستثمار في البلد المضيف .

د. الاستثمار في المناطق الحرة ومشروعات التجميع .

2) النشاطات التي لا ترتبط بعنصر الملكية ، وهي التي لا تخلق التزاماً طويل الأجل خارج البلاد (الأم) للشركات ، وان كانت تفرض درجة معينة من الاهتمامات الرقابية المتعلقة بتحصيل عائد أو مراعاة حقوق هذه الشركات في البلد المضيف .

- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر**

هذا النوع من الاستثمار هو : استثمار قصير الأجل ـ يمتد لأسابيع أو أشهر ـ يتم في الأسهم والسندات الخاصة أو الحكومية والعملة الوطنية في البلد المضيف ، بقصد المضاربة ، وتحقيق الأرباح عن طريق الاستفادة من فروقات الأسعار .

واضح من تحديد المفهوم أن الاستثمار غير المباشر لا يتم في أصول انتاجية حقيقية كالصناعة أو الزراعة ، بل أن الأموال المعدة للاستثمار تنقل من بلد الى آخر بهدف الأرباح السريعة عن طريق المضاربة في أسواق رأس المال ، ولذلك فهو سريع الانسحاب أو الانتقال

من سوق الى آخر حسب الأسواق التي تحقق ربحاً أكثر وسويع الاستجابة والتغيير مع الظروف والبيئة السياسية والاقتصادية ، ولهذا نجد أن هذا الاستثمار يكون مشروطاً بعد حيازة الجانب من الأسهم ما يخولهم حق ادارة اي مشروع .

واذا كان الاستثمار المباشر مصحوباً برقابة على عملية اتخاذ القرارات من جانب الشركات المستثمرة ، فإن الاستثمار غير المباشر لا يضمن مثل هذه الرقابة ، ويمكن القول أن اسواق رأس المال (البورصات) . التي يستثمر فيها هي سلاح ذو حدين : أحدهما يكمن في امكانية استخدام رأس المال هذا في التنمية عن طريق تسهيل انتقال رؤوس الموال ، وهو بالطبع أحد عوامل تشجيع وجذب الاستثمارات ، والآخر لا شك في أنه يلحق أفدح الأضرار بالتنمية ، لأنه يتمثل بالمضاربة وحركات رؤوس الأموال ، ومن الواضح انه في ظروف انفتاح أسواق رأس المال بعضها على البعض الاخر وفي ظل غياب الرقابة والقيود الحكومية على هذه الأسواق وعلى انتقال الأموال فيما بينها ، يمكن أن تتحول البورصة الى سلاح يفتك بالتنمية .

إن هذا الاستثمار الذي يُعرف بالاستثمار المالي يُعد اليوم من أهم مظاهر العولمة الاقتصادية وذلك لسببين :

1. الحجم الهائل لقيمة المتاجرة بعناصر الاستثمارات المالية ، الأمر الذي يعني أن الاقتصاد العالمي أصبح أكثر رمزية (الذي يعني : حركة رؤوس الأموال بما في ذلك تقلبات أسعار الفائدة وتدفقات الائتمان ، بينما يعني الاقتصاد الحقيقي : حركة السلع والخدمات) ، كما أعطاه صفة الهيمنة على الاقتصاد الحقيقي منذ الستينات ، ومع التسليم بأن حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات قد تضاعف عدة مرات عن ما كان عليه في أي وقت مضى ، اذ بلغ تقريباً ثلاثة تريليونات دولار سنوياً منذ الستينات ، فإن حركة رؤوس الأموال الدولية فاقت هذا كثيراً ، ففي السوق الأوربية للدولار (في لندن) بلغ المعدل السنوي لدوران رأس المال (75) تريليون دولار ، يضاف الى ذلك تبادل العملات في أهم مراكز المال في العالم والتي تصل الى (35) تريليون دولار في السنة .
2. إن آثار أزمة العولمة المالية فورية وتنتقل عدواها بسرعة كبيرة الى البلدان الأخرى مخلفة وراءها ديوناً ضخمة وإفلاس العديد من البنوك والشركات وتدهوراً اقتصادياً وبطالة كبيرة ، كما حدث خلال الأزمة المالية التي عانت منها دول جنوب شرق آسيا في العامين 1987 و 1998 .

<u>العوامل المحددة للاستثمار</u>

ويمكن تناولها على النحو الآتي :

1. سعر الفائدة

يقصد بسعر الفائدة : تكلفة رأس المال المستثمر ، فكلما زادت أسعار الفوائد انخفض معدل الاقتراض ، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمارات نتيجة لارتفاع تكلفة الاقتراض ، وهذا ما يترجم رياضياً في العلاقة العكسية بين سعر الفائدة وقيمة الاستثمارات .

من الأفضل للدولة أن تعمل على رفع سعر الفائدة في ظل ظروف التضخم ، أما في حالة الركود ، فمن الأفضل العمل على تخفيض سعر الفائدة .

2. الكفاية الحدية لرأس المال

يقصد بالكفاية الحدية لرأس المال : بالإنتاجية الحدية لرأس المال ، أو العائد المتوقع الحصول عليه من استثمار حجم معين من الأموال .

فالعلاقة بين الإنتاجية الحدية لرأس المال والأموال المستثمرة هي علاقة طردية ، فعند ارتفاع الإنتاجية الحدية ترتفع المداخيل ومن ثم يزيد التشجيع على الاستثمار مع زيادة الأموال المستثمرة .

3. التقدم العلمي والتكنولوجي

يؤدي التقدم العلمي والتكنولوجي إلى ظهور نوع جديد من الآلات المتطورة ذات الطاقات الإنتاجية العالية ، والتي تعمل على دفع المنتج أو المستثمر إلى العمل على إحلال الآلات القديمة بأخرى جديدة، و ذلك في ظل المنافسة السائدة في السوق . فبالإضافة إلى التحديث في الآلات ، نجد التحديث في مجال البحث والتطوير والذي يؤدي إلى ظهور مواد أو مصادر الطاقة الجديدة محل القديمة .

4. درجة المخاطرة

إن العلاقة بين درجة المخاطرة والاستثمار هي علاقة عكسية ، فكلما زادت درجة المخاطرة ، انخفضت معها كمية الاستثمار، أما عندما تقل درجة المخاطرة ترتفع معها كمية الاستثمار . في حين نجد أن العلاقة بين درجة المخاطرة و العائد هي علاقة طردية .

5. العوامل الأخرى : تتمثل هذه العوامل في مدى توفر السوق المالية الفعالة والنشطة ومدى توفر الوعي الادخاري والاستثماري لدى أفراد المجتمع .

البيئة الاستثمارية : المفهوم ، والمعوقات

ان تعبير أو البيئة الاستثمارية أو مناخ الاستثمار ، هو تعبير واسع واحياناً غير منضبط ، ولكنه يشمل كل العناصر التي يمكن ان تؤثر في جاذبية الاستثمار بالنسبة لجمهور المستثمرين في مكان ما مقارنة بغيره من الأماكن ، فالحديث عن مناخ الاستثمار يتعلق بجوانب متعددة ، الأوليتعلق بمدى توافر منشآت البنية الأساسية ، والثانييتعلق بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية ،والثالث بالمؤسسات ،والرابع بالسياسات ،والخامس الجانب الاجتماعي ،وهكذا نجد انفسنا أمام مفهوم مركب ومتطور ،وهو مفهوم ديناميكي دائم التطور تبعاً للتطورات السياسية والايديولوجية والتكنولوجية والتنظيمية وغيرها .

مفهوم البيئة الاستثمارية

لذلك يمكن تعريف البيئة الاستثمارية (مناخ الاستثمار)على أنها : مجموعة من العوامل التي تشكل البيئة العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية وغيرها ، والتي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أداء الاستثمار وربحيته كالسياسات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية والسياسية واستقرارهما والاطار القانوني والاداري والمؤسساتي الذي يحكم الاستثمارات الأجنبية .

وعلى ذلك فأن نجاح أي دولة في جذب الاستثمار يعتمد على عدة أمور بعضها ملموس كالبنية التحتية التي تتمثل بالمطارات والموانئ والطرق ، وكذلك مصادر الطاقة والمياه ووسائل الاتصال ، وبعضها الاخر غير ملموس يتمثل في المؤسسات والنظم والسياسات والتشريعات التي تحكم الاستثمار .

- كما يعرف مناخ الاستثمار بأنه : مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار . أو أنه بحسب تعبير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية وهذه العناصر ، عادة ما تكون متداخلة ومترابطة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض ، وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابياً أو سلبياً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية ومن ثم تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له.
- أو كما جاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية: هو مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز الاستثمارية التي تتيح للمؤسسات الاستثمارية بطريقة منتجة وتحقق فرص

العمل ، وتخفض تكاليف مزاولة الأعمال وتتناول الدراسة أهم المؤشرات لمناخ الاستثمار في ظل المنافسة الدولية لجذب الاستثمار حيث تتعاظم قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التحولات العالمية نحو العولمة الاقتصادية وظهور التكتلات الاقتصادية الدولية .

- وأصبحت الدول تصنف بأنها ذات قدرة تنافسية إذا كانت تستطيع التنافس على المستوى الدولي ، في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .
- وتتنوع مؤشرات الاستثمار العالمي طبقاً للجهات المصدرة له والمستوردة وتستخدم تلك المؤشرات معايير مختلفة تصنف من خلال الدول وترتيبها طبقاً لتنافسيتها ودرجة جذبها للاستثمار الأجنبي المباشر .

والسؤال الآن : كيف يمكن جذب الاستثمار الأجنبي ؟

استطاعت غرفة التجارة الامريكية من خلال دراسات واسعة عن الشركات الأعضاء فيها ، أن تقوم ببحوث هامة عن المعايير التي تبحث عنها الشركات متعدية الجنسيات عند تقييمها لبلد اجنبي كمقصد استثماري لها في المستقبل . ويمكن تناول هذه المعايير على النحو الآتي :

1. خصائص السوق المحلية : تركز العامل الأكثر أهمية في هذا الصدد على مدى جاذبية البلد المضيف كسوق لمنتجات الشركات متعدية الجنسيات وخدماتها ، فحجم السوق المحلي وكذلك الثروة أو القوة الشرائية الخاصة بالسكان واحتمالات نمو تلك المتغيرات بل ونمو الاقتصاد ككل ، كلها تشكل المعايير الرئيسة التي تستخدمها الشركات متعدية الجنسيات في تقويمها لتأكيد ما اذا كان هناك موقعاً استثمارياً محتملاً يستحق المزيد من الدراسة والنظر ، ويجب عدم إغفال أهمية قاعدة المصادر الطبيعية والموقع الجغرافي في البلد المضيف في هذا المجال .
2. النفاذ الى الأسواق : ما من شك أن قدرة الشركات متعدية الجنسيات على تحقيق ربح تكون أفضل عندما تسمح قوانين البلد المضيف وأنظمته بالنفاذ الى السوق المحلي أو على الأقل عندما لا تفرض قيوداً غير مبررة على هذا النفاذ ، فالبلدان التي تتحكم حكوماتها بشكل كبير في النشاط الاقتصادي لا تمثل مواطن جذب لمستثمري المستقبل ، ولذا يتعين على البيئة التشريعية أن تسمح لهذه الشركات بالتنافس على قدم المساواة مع الشركات المحلية .

3. القوى العاملة : يقوم المستثمرون بدراسة نوعية القوى العاملة المحلية التي سينتقون من بينها الموظفين اللازمين لهم في اعمالهم ، وفي العديد من الصناعات لا سيما التي تستخدم حجماً كبيراً من الأيدي العاملة لتصنيع المنتج النهائي (مثل : صناعة المنسوجات والملابس) حيث تسعى الشركات متعدية الجنسيات الى تأسيس مصانع لها في الدول النامية للانتفاع من انخفاض معدلات الاجور ،كما ينظر المستثمرون الى نوعية التعليم في البلد المضيف نظراً لسهولة تدريب العمال المتعلمين . ويُعد معدل غياب العمال عاملاً آخر عند النظر في انتاجية القوى العاملة ، فتكاليف اليد العاملة وانتاجيتها يشكلان عنصرين رئيسيين في تحديد التنافسية في السوق .
4. مخاطر العملة : ترتبط تكاليف العملات المحلية وسعر صرفها إزاء العملات الرئيسة (الين ، اليورو ، الدولار) إرتباطاً مباشراً بتكاليف الشركات متعدية الجنسيات والأرباح التي تحققها ، حيث تقوم تلك الشركات بتقييم نتائجها المالية بناءً على مؤشر عالمي موحد قياساً بالعملات الكبرى ، ونظراً لأن هذه الشركات تقوم باستثماراتها بالعملة المحلية للبلاد ، فإن انخفاض قيمة العملة المحلية يؤثر على قيمة أصولها المالية بعد خصم الضرائب وكذلك على ما تحققه من مكاسب وأرباح والتي تظهر بالعملة الصعبة . لذا فإن توافر سياسة مناسبة خاصة بسعر الصرف من شأنه أن يعدل قيمة العملة المحلية بحيث يمكن التنبؤ به مما يساهم في ايجاد استقرار اقتصادي واكتساب ثقة المستثمر .
5. إعادة تصدير رأس المال (تحويله وأرباحه الى موطن المستثمر) : يركز المستثمرون على التشريعات التي تؤثر على قدرتهم على الخروج برأس المال المستثمر والأرباح التي حققوها في البلد المضيف ، وعليه سيكون المناخ الاستثماري في الدول التي تفرض قيوداً على هذه النشاطات أقل جذباً للمستثمرين مقارنة مع البلدان التي تحرر حركةرأس المال وأرباحه .
6. حماية حقوق الملكية المادية والفكرية : الملكية الفكرية : مصطلح يشير الى ملكية الشركات للمنتجات الملموسة وغير الملموسة التي تتحصل عليها من خلال الأبحاث التي تقوم بها ،وهي تشمل (تقنيات التصنيع ، والبرمجيات ، وأساليب التسويق) ، وفي البلدان الكبرى المتقدمة صناعياً تطبق أساليب مختلفة لحماية حقوق الملكية الفكرية ، ومنها براءات الاختراع ، وحقوق التأليف والنشر ، والعلامة التجارية ، وحماية الأسرار التجارية وغيرها .

تُعد حماية الملكية الفكرية أولى أولويات الشركات متعدية الجنسيات ، حيث ان نسبة كبيرة من اصولها عبارة عن منتجات غير ملموسة ، وتظهر اهميتها على وجه الخصوص في الصناعات الحيوية مثل الكومبيوتر ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، وصناعة الدواء ، وجميعها صناعات تعتبر التكنولوجيا فيها سلاحاً تنافسياً رئيساً في تطوير منتجات واسواق جديدة . ولقد أصبحت حماية الملكية الفكرية تشكل مسألة كبرى في مجال التجارة بين الدول وذلك لما تنطوي عليه من مخاطر مالية .

7. السياسات التجارية : تؤثر السياسة التجارية على تكلفة حركة الواردات والصادرات من والى الدول المضيفة ، كذلك على مدى سهولة أو صعوبة القيام بذلك . فارتفاع سعر التعريفة الجمركية في البلدان المضيفة مقارنة بسعرها في البلدان الأخرى يعمل على زيادة تكلفة السلع النهائية التي تقوم الشركات متعدية الجنسيات بإنتاجها ، مما لا يجعل من تلك البلدان موطن جذب للمستثمرين الاجانب ، كما يُعد نظام الحصص التصديرية والاجراءات الادارية المعقدة من العوائق التي يترتب عليها ضعف القدرة التنافسية وتراجع الاستثمار .
8. التشريعات الحكومية : المناخ التنظيمي : عبارة يُقصد بها ، مجموعة القيم والأفكار والمفاهيم والمشاعر والاتجاهات التي تسود جو العمل في المنظمة ، ومن ثم يمكن القول انه وصف الطريقة التي تؤثر بها أنظمة الحكومة وقوانينها على العمال وبيئة العمل . ولا شك في أن المغالاة في اصدار التشريعات الحكومية ــ من وجهة نظر المستثمرين ــ سينعكس سلبياً على الكلفة إذ يؤدي الى رفعها وعلى كفاءة الشركات والسواق حيث يقيد تقدمها في العمل . على سبيل المثال ، هناك حكومات كثيرة تطبق قوانين عمل تستهدف حماية وظائف العمال من خلال الزام الشركات بعدم الاستغناء عن العمال على الرغم من ظروف السوق المتغيرة . كذلك قد تضع الحكومات اجراءات عديدة لاستصدار الموافقات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية أو تفرض متطلبات أو قيود بيروقراطية من شأنها إعاقة قدرة المستثمرين على نقل رؤوس أموالهم أو أرباحهم من والى داخل البلاد سريعاً وهو ما لا يرغبه المستثمرون الأجانب .
9. أسعار الضريبة والحوافز : أثر النظم الضريبية على بيئة العمل الطبيعية للشركة هو أحد العوامل الرئيسة في اتخاذ قرار الاستثمار ، فالأعباء الضريبية المفرطة تجعل الشركات تبتعد عن الاستثمار في بلد لديه امكانيات واحتمالات البلد المضيف للاستثمار . وتحرص دول عديدة

على تقديم (عروض) ضريبية وغيرها للمستثمرين الأجانب بهدف تحسين جاذبيتها الاستثمارية مقارنة بالدول المنافسة

10. الاستقرار السياسي : يشكل هذا العنصر أحد النواحي الجوهرية في قرار الاستثمار ، فالمستثمرون وبكل بساطة لن يقدموا على المخاطرة برؤوس أموالهم ويضعونها في بيئة يُنظر اليها على أنها غير مستقرة مدركين بذلك عظم المخاطرة التي قد تجعلهم يخسرون أموالهم التي استثمروها في مشاريع مختلفة ، والعكس صحيح ايضاً إذ أن استقرار الأوضاع السياسية يجعل من الأسواق مستقرة ويتيح الفرصة لتنبؤات أو توقعات عقلانية صحيحة للمستقبل . كذلك مدى تقبل النظام السياسي وموظفي الحكومة والقطاع الخاص للمستثمرين الأجانب ، مثلاً قد ترغب بعض قيادات القطاع الخاص فيابعاد الشركات من الأسواق المحلية خوفاً من المنافسة ، وربما تستغل هذه القيادات ضعف النظام السياسي فتقوم بتغيير قواعد اللعبة في غير صالح المستثمر الأجنبي .

11. إطار سياسة الاقتصاد الكلي : لإدارة سياسة الاقتصاد الكلي تأثير كبير على ثقة المستثمر في البلد المضيف ، فالبلدان التي تتمتع بسياسات اقتصادية سليمة تكون احتمالات الاضطراب الاقتصادي فيها أقل ، وتزيد التقلبات الاقتصادية من شكوك المستثمرين مما يؤدي الى تخفيض حجم استثماراتهم أو قد ينسحبون تماماً من تلك البلدان . وأكثر جوانب الاقتصاد الكلي أهمية تتركز حول معدلات تضخم منخفضة ومتوقعة .

12. البنية التحتية (خدمات الدعم) : تؤثر البنية التحتية للبلد المضيف ـ الطرق ، الموانئ ، المطارات ، شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية ، توافر الطاقة وغيرها ـ تأثيراً كبيراً على تكلفة الانتاج والنقل وكفاءتهما ، لذلك فإن البلدان التي تمتلك بنية تحتية ضعيفة قد تواجه صعوبات في اجتذابها لحجم كبير من الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح ايضاً .

وما ينبغي التأكيد عليه هنا ، أن كل هذه المعايير أو المتطلبات في حالة توافرها يمكن أن تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي الى البلد التي تعمل على توافر هذه المعايير ، وعكس ذلك يُعد البلد طارداً للاستثمار الأجنبي ، وهذا يعني أن عدم توافر أي منها يُعد من المعوقات التي تقف حائلاً أما الحصول أو جذب هذا النوع من التمويل .

الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر

من المحتمل أن تكون المزايا التي يحملها المستثمرون الأجانب الى الدول المضيفة ـ وإن كانت غير مضمونة ـ مجدية من حيث أنها تساعد الدول النامية على مواجهة التحدي الماثل أمامها ، الا وهو الاندماج في الاقتصاد العالمي المنافس . وعلى العموم للاستثمار الأجنبي المباشر نوعان من الآثار يمكن تناولها على النحو الآتي :

أولاً : الآثار الايجابية

وتشتمل الآثار الايجابية (المزايا) الرئيسة المحتملة في هذا المجال على :

1. الآثار على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي :

يُعد الاستثمار أحد دعائم النمو الاقتصادي ،ولا سيما في البلدان النامية لأنه يؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية للبلد ، وأنه من الوسائل الفعالة في تغيير بنية الاقتصاد القومي لصالح تعديل الاختلالات الهيكلية فيه ، فضلاً عن إنه بزيادة الاستثمار الأجنبي يزيد معدل النمو الاقتصادي ، من خلال زيادة القيمة المضافة والانتاجية وتشغيل اليدي العاملة .

نظرياً يفترض أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر اثراً مختلفاً على النمو مقارنة بالاستثمار المحلي للبلد المضيف ، وذلك لأن الأول يشتمل على رأس المال والتكنولوجيا والمهارات ، لذا يمكنه التأثير على تكوين رأس المال الكلي (المحلي) للبلد المضيف بطرق مختلفة . ابتداءً يمكنه أن يزيد من الموارد المالية الكلية المتاحة لغرض الاستثمار ، ومن خلال ذلك ينمي تكوين رأس المال المحلي في البلد المضيف . على العموم يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر التأثير على الاستثمار المحلي بالطرق الآتية :

* من خلال خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية في الصناعات القائدة .
* تحفيز الاستثمار المحلي من خلال آثار الروابط الصناعية ، أي شراء المدخلات المحلية .
* زيادة صادرات البلد المضيف ، التي تؤثر على المدخرات المحلية والاستثمار المحلي .
* قد يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكلاً مادياً كمعدات وآلات وتجهيزات تكنولوجية ، التي لا يمكن صناعتها محلياً ، ومن ثم فهي ضرورية لتكوين رأس المال المحلي في البلد المضيف .

2. نقل التكنولوجيا والنفاذ الى الأسواق :

عادة ما تكون الشركات متعددة الجنسيات من بين أكبر الشركات وأكثرها تطوراً وأقدرها على المنافسة ، علاوة على امتلاكها الموارد اللازمة للابتكار والتطبيقات التكنولوجية الحديثة

وغيرها من النواحي التصنيعية ومرافق توزيع منتجاتها عبر العالم ، وما من شك أن كبار المصنعين في عالم الاقتصاد اليوم هم من اللاعبين الرئيسيين في هذا المضمار ممن يسعون الى الوصول الى الموردين والأسواق في جميع انحاء العالم .

ويفترض ان الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بنشر التقدم التكنولوجي في باقي قطاعات الجهاز الاقتصادي عن طريق المحاكاة ، فضلاً عن تدريب العمال المحليين على المهارات والمعرفة الجديدة ، وقد ثبت أن كبرى الشركات الصناعية ومعظمها من الشركات متعددة الجنسيات تستأثر بنحو نصف الاختراعات في العالم ، وفي بعض الحالات شاركت هذه الشركات في نقل التكنولوجيا من خلال البحث والتطوير المحلي بواسطة الشركات المنتسبة .

والدول المضيفة للاستثمارات التي تنجح في اجتذاب الشركات متعدية الجنسيات تكسب في الوقت ذاته من اطلاعها على المعرفة ونفاذها اليها ، وهو الأمر الذي لا غنى عنه لتلك الدول إن هي أرادت التوسع في قاعدتها الصناعية . فالشركات المحلية التي تقيم علاقات مع هذه الشركات تقوم بتطويع تقنيات تلك الشركات وتتعلم طرق التنافس في الأسواق العالمية ، كما يكتسب المديرون المحليون للشركات متعدية الجنسيات وموظفوها معرفة مماثلة .

3. خلق فرص العمل :

غالباً ما تتسم الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بمعدلات بطالة عالية ، وعادة ما تتركز جهود محاربة البطالة من خلال اجراءات معينةتتمثل في ايجاد وظائف بالقطاع العام عجزها عن الاستمرار ، أما الاستثمار المباشر من خلال الشركات فهو يخلق فرص عمل هي الأكثر منفعة للاقتصاد الوطني ،وان معظم الآثار التي يتركها الاستثمار المباشر على سوق العمل ذات صلة وثيقة بجوانب نقل التكنولوجيا ،ولا سيما ما يتصل منها برفع مستوى المهارات وعلى الرغم من الدور الضئيل للشركات في هذا المجال ، إلا أنه لا ينكر دورها في توفير فرص العمل في بعض البلدان مثل فيجي ، كينيا ، بوركينا فاسو ، ماليزيا ، وتايلند . وكانت مرتفعة بشكل خاص في القطاع الصناعي ، مثلاً في سنغافورة (58%) ،والسنغال (68%)

4. انخفاض الأسعار :

حيث أن الشركات متعدية الجنسيات تعوض الدول المضيفة لها للتكنولوجيا والتقنيات الحديثة ، فهي تؤثر ايجابياً على الأسواق المحلية ، وذلك من خلال زيادة الانتاج ورفع كفاءته

مما يؤدي في نهاية الأمر الى التأثير على تنمية البنية المحلية التحتية والترويج التجاري مما يؤدي بدوره الى انخفاض الأسعار بالنسبة للمستهلكين.

5. تنمية الصادرات :

في معظم الأحيان يؤدي الاستثمار الأجنبي الى زيادة صادرات الدولة المضيفة الى الأسواق المجاورة أو حتى الى موطن الشركات صاحبة ذلك الاستثمار ، ومن الطبيعي أن توفر تلك الصادرات العملة الصعبة التي تُعد أساساً للنمو الاقتصادي المستدام ، وهي ضرورية لخدمة التزامات الديون الخارجية ، وتمويل شراء المنتجات المستوردة وكذلك تمويل الاستثمار المحلي .

ومع وجود الرغبة في الحصول على النقد الأجنبي من خلال الصادرات دفع بالدول الى خفض العوائق التجارية بما ييسر اندماجها في الاقتصاد العالمي . كما أن الاستثمار الأجنبي يساعد الدول على تنويع صادراتها . فالنمو الذي تشهده الصادرات غير التقليدية أو الصادرات ذات القيمة المضافة العالية يشكل أهمية خاصة للدول النامية التي اعتادت على تصدير السلع التقليدية (مثل : القهوة ، السكر ، الموز ، المطاط ، الكاجو ، . . . الخ) وهذا التنويع في قاعدة الصادرات يجعل الدول أقل عرضة للآثار الضارة من جراء انخفاض أسعار السلع (مثال ذلك : ما تعرض له العراق جراء انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية مقابل عدم تنويع قاعدة منتجاته الوطنية أو ايراداته العامة) .

ثانياً : الآثار السلبية

يرى عدد من الباحثين والكتاب بأن هذه المزايا التي تحققها الدول المضيفة هي في الغالب تتصل بالأجل القصير ، اما في الأجل الطويل فأن وجود مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي في معظم الحالات الى اعاقة تطور هذه الدول (النامية) بسبب العيوب أو الآثار السلبية التي تصاحب هذا النوع من الاستثمار ، ومن بين هذه الآثار (العيوب) ما يأتي :

1. إنها تحصل على أرباح مرتفعة يجري تحويل معظمها الى الخارج ، وبذلك تنخفض الموارد المحلية التي يمكن أن تتاح لعمل الاقتصاد ونموه وتطوره نتيجة لذلك .
2. في حالات ليست بالقليلة تقوم هذه المشروعات بإدخال بنود كلفة مشكوك فيها عن طريق مشترياتها السلعية أو الخدمية من شركات أو مشروعات تابعة لها ، من أجل زيادة الأرباح التي تحصل عليها فعلاً ، وتخفيض الأرباح التي تتحقق في سجلات الشركة من أجل التهرب الضريبي ، أو تخفيض الضرائب التي تدفعها .

3. انها لا تساهم بشكل ملموس في توفير فرص العمل التي من الممكن ان تحد من مشكلة البطالة الواسعة الانتشار فيها ، وفي أشكالها كافة وفي مجالاتها المختلفة ، لأنها في الغالب مشاريع كثيفةرأس المالولا تستخدم الا عمل محدود .

4. أن ما سبق يمتد ليشمل المشروعات المحلية التي تحاول تقليد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في استخدام فنون انتاجية كثيفةرأس المال والتي لا تتناسب وأوضاع الدول النامية ، وفي حالة حاجتها لعنصر العمل فمن نوعية أعلى قد لا يتوفر في الدول النامية ، ولذلك يتم الاعتماد في توفيره على الخارج .

5. إنها لا توفر المعرفةوالخبرة الفنيةوالصناعية للدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية ، وبذلك فإن مشاريعها تحاط بسرية بالغة ينبغي عدم اطلاع الآخرين عليها ، ولذلك فأنها تفرض على هذه المعرفة والخبرة كلف عالية ومغالى فيها مقابل ذلك .

6. أن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تصدر في الغالب خامات تقوم بتصنيعها بدرجة ملموسة في الدول المتقدمة مالكة هذه المشروعات ، ومن ثم تحصل على القيمة المضافة ، مقابل حرمان الدول النامية صاحبة المواردوالخامات من القيمة المضافة التي تم تحقيقها .

7. إنها لا توفر الفرصة الكافية لتطوير مهارات وخبرات العاملين وتطوير القدرات الادارية والتنظيمية ، نظراً لاعتمادها على عنصر العمل الأجنبي في هذه المجالات .

<u>مخاطر الاستثمارات الخارجية بالنسبة للدول المضيفة</u>

من خلال التجربة الدولية في مجال الاستثمار الأجنبي يلاحظ هناك العديد من المخاطر التي قد تتعرض لها الدول المضيفة في نواح عدة التي يمكن توضيحها على النحو الآتي :

1. **الضغوط السياسية والاقتصادية** : تعتبر الاستثمارات الخارجية من أدوات الضغط السياسي والاقتصادي والتي تسلب الدولة المستُثمَر فيها الكثير من مقومات سيادتها ، سواء فيما يتعلق بمواقفها الدولية أو التدخل في شؤونها الداخلية بما يتعارض مع مصالحها القومية . ونذكِر بضغوط الولايات المتحدة على دول العالم بإيقاف التحويلات المالية للسلطة الفلسطينية إثر تشكيل حماس للحكومة بهدف تغيير أهدافها ، كما نذكر بالعقوبات التي تضغط الولايات المتحدة على الدول بتطبيقها على إيران وسورية فيما يتعلق بعمليات التحويل والتمويل من خلال فرض حظر على المصارف التجارية الحكومية ، أو ما تعرضت له الدول ابان عقد التسعينات من اجل التصويت على القرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي ، عندما تم فرض العقوبات

الاقتصادية على العراق ومن ثم تعوضه لحصار اقتصادي استمر لمدة ثلاثة عشر عاماً ، وهكذا الأمثلة كثيرة في هذا المجال .

2. **دعم بعض الأنظمة القائمة :** إن للاستثمارات الخارجية أهمية كبرى بالنسبة للدولة المستثمر فيها نظراً لتأثيراتها السياسية والاقتصادية المباشرة وغير المباشرة ، لذا نجد هذه الاستثمارات تحصل على التشجيع والتسهيلات من قبل الدولة المستثمر فيها وذلك لأن هذه الاستثمارات تعمل على الإبقاء على الأنظمة القائمة فترة أطول ، وقد تسعى الجهة المستثمرة إلى تغيير أنظمة الحكم بما يتماشى مع مصالحها في الدولة المستثمر فيها كمحاولة الولايات المتحدة لدعم جميع الانقلابات على الرئيس الفنزويلي الراحل(تشافيز) من أجل تغيير النظام في فنزويلا ، كما أنها تدعم أنظمة الحكم في العديد من دول الخليج لأن مصالحها محققة بالشكل الكامل الذي تريده كما أنها دعمت طويلاً النظام الديكتاتوري لبينوشيه في تشيلي ، بعدما عملت الشركات المتعددة الجنسيات على اسقاط الرئيس المنتخب في ذلك الوقت سلفادور الليندي .

3. **التحويلات الخارجية بالعملات الأجنبية :** تعتبر التحويلات الخارجية بالعملات الأجنبية من أبرز المشاكل التي تواجه الدول النامية الحاصلة على قروض أجنبية أو التي تتواجد فيها استثمارات أجنبية ، ففي الكثير من هذه الدول تشكل الأرباح المحولة أضعاف المبالغ المستثمر فيها أصلاً . لذا فإنه من الضروري أن تلجأ الدول المستثمَر فيها الى تحديد التحويلات الخارجية ومراقبة عمليات الشركات والمؤسسات الأجنبية فيها ، كما أن عملية طلب القروض الأجنبية ينتج عنها تحويل معاكس للموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان الصناعية أو الدول الدائنة الأخرى ، الفوائد الباهظة وعدم القوة على تسديدها تستوجب في أغلب الأحيان ضرورة الحصول على قروض جديدة من أجل خدمة الدين لتسديد الأقساط مع الفوائد ، ففي كل مرة ولتسديد خدمة الدَيْن مع الفوائد تضطر الدولة للحصول على قروض أكبر لتسديد القرض مع الفوائد وهكذا يكبر المبلغ رويداً رويداً لتصل الدولة إلى مرحلة العجز . ومن ثم يتضخم حجم الديون الأجنبية ويستمر التريف للمورد ويضاف إلى هذا التريف تحويلات الأرباح والموارد المتمثلة بما يأتي :

- مدفوعات لقاءرخَص وبراءات الاختراع .
- مدفوعات لقاء الخدمات أو الدراسات أو المكاتب الاستشارية أو النقل والرشاوى .
- أجرة الكوادر غير الوطنية .

- تضخم أسعار البيع لا سيما بالنسبة للآلات والمعدات المفروض عليها الحظر والحصار .

4. **تشجيع اقتصاد السلعة الواحدة** :إن الدولة أو الجهة المستثمِرة لا تراعي إلاّ مصالحها وقبل كل شيء وبغض النظر عن الخطط التنموية التي تنتهجها الدولة المستثمَر فيها ، ولهذا السبب فإن غالبية الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية هي في قطاعات النفط والغاز والمناجم أو الصناعات التي تعتمد إنتاج سلعة واحدة أو محصول زراعي واحد مثل السكر في كوبا والقطن في مصر والبن في البرازيل و(الكاجو أو الكازو) في موزمبيق وهكذا . وهكذا فإن القطاعات الرابحة تكون متطورة جداً في حين أن القطاعات الأخرى تبقى بدائية تشكو من تكدس اليد العاملة ، وهذا ما يطلق عليه اسم الثنائية في الاقتصاد ، ويقصد بها : وجود قطاعين اقتصاديين أساسيين ولكن متعارضين في درجة النمو الاقتصادي والاجتماعي بحيث لا يمكن اعتماد أحدهما على الآخر كزراعة القطن وصناعته في مصر .

5. **المنافسة ومضاربة الشركات الوطنية** :إن أغلب الاستثمارات الخارجية تقوم بها دول متقدمة تقنياً في الدول النامية التي تكون تكلفة الإنتاج فيها منخفضة جداً ، ولتشجيع مثل هذه الاستثمارات تقوم العديد من الدول النامية بإصدار قرارات بتخصيص الأراضي أو بتخفيض الجمارك أو أسعار الفائدة المصرفية بالنسبة للشركات الأجنبية ، الأمر الذي يؤثر على الصناعات الوطنية الناشئة في الدول النامية حيث عادة ما تكون تكلفة الإنتاج المرتفعة والجودة أقل نسبياً ، ويؤدي وجود هذا التنافس غير المتكافئ إلى اضمحلال الصناعات الوطنية وإصابتها بالشلل وعدم قدرتها على الابتكار التقني والقيام بالاستثمارات المطلوبة ، وانعدام القدرة على تحسين الإنتاجية كماً ونوعاً مما يؤدي إلى سيطرة الشركات الأجنبية على السوق المحلية واحتكارها. أضف إلى ذلك فإن المدخرات المحلية تبقى مشلولة ولا تحوَّل إلى رأس مال منتِج ويصبح من السهل استيراد كل شيء من الخارج ، وأخطر ما تقوم به الشركات الأجنبية إدخال مواصفات ومقاييس أجنبية في القطاعات الإنتاجية

وهذا بحد ذاته يشكل فخاً للوقوع في التبعية التقنية ومن ثم عدم تشجيع ابتكارات جديدة وتصبح التنمية مرتبطة بالخارج .

6. **تشجيع الاستهلاك التفاخري ومحاربة الادخار** :تُعد هذه النقطة من سمات ارتفاع الميل للاستهلاك وانخفاض حجم المدخرات وعدم القدرة على تكوين رأس المال الإنتاجي ، وفي حال طلب القروض الأجنبية تصاب الجهود المبذولة لتعبئة المدخرات المحلية بالشلل ، لا سيما وأن

بعض فئات المجتمع من ذوي الدخل المنخفض يزيد من استهلاكه التفاخري للسلع المستوردة تشبهاً بالفئات الغنية وهذا ما يطلق عليه الأثر التفاخري ، أي استنزادرأس المال من الخارج يقلص من الجهود المبذولة لتحسين النظام المصرفي ووضع دعائم لتجميع المدخرات إن وجدت

7. **ارتفاع الأسعار وعرقلة التمويل الذاتي المحلي**

إن طلب القروض الأجنبية والاستثمارات الخارجية ، يقلل من أهمية التمويل الذاتي للمشاريع الإنتاجية والخدمية في الاقتصاد الوطني ، والاعتماد على الذات ، وذلك بسبب ارتفاع تكلفة إنتاج المشاريع ونقل التقنية. إن ارتفاع الأسعار هذا يعود إلى شهادات واءات الاختراع وأسعار شراء المواد من الشركة الأم ، ونتيجة لارتفاع نفقات الإنشاء والإنتاج تظهر تأثيرات سلبية جانبية كبيرة منها على سبيل المثال :

- عدم القدرة على المنافسة في الخارج
- ارتفاع أسعار السلع في السوق المحلي
- تقليص المدخرات المحلية بسبب شراء السلع الاستهلاكيةرغبة في محاكاة الأجانب .

8. **توزيع الاستثمارات بصورة غير متكافئة اقتصادياً** : إن على الدول النامية المدينة للخارج زيادة صادراتها إن هي أرادت تسديد قيمة القروض الأجنبية مع الفوائد المفروضة عليها بالعملات الدولية ، ولذلك فإن عليها تشجيع تلك القطاعات الاقتصادية (السياحة ، النفط ، الزراعة) بكل الطرق والوسائل ، وهذا التشجيع لبعض القطاعات الإنتاجية سيكون على حساب قطاعات أخرى في الاقتصاد الوطني مما يضطر العاملين فيها إلى الهروب لمجالات أخرى أو الرضا بالبطالة المقنعة ، ونتيجة لانخفاض الأسعار العالمية للسلع المصدرة وخاصة الزراعية منها فإن تكلفة القروض الأجنبية تزداد بصورة مستمرة بالتزامن مع عدم قدرة على السداد والقيام بالاستثمارات البديلة في وقت واحد مما يؤدي إلى زيادة الأعباء المالية ، وهكذا تستأثر القطاعات العاجزة بحصة متزايدة من المدخرات المحلية والأجنبية مما يسبب انحرافات في الاستثمارات وتوزيعها بصورة غير متكافئة ، أضف الى ذلك فإن التبعية التقنية تولد حاجة دائمة لموارد خارجية للحفاظ على مواصلة المؤسسات الإنتاجية لنشاطاتها (قطع تبديل ، مواد خام ، خبرات فنية . . .) ونتيجة لهذه المشاكل تجد بعض الدول النامية الحل الأمثل في الهروب إلى توسيع الاستثمارات في القطاعات الموجهة للتصدير ، علماً أن هذه القطاعات لا تخلو من المشاكل والحواجز التي تخلقها الدول الصناعية على السلع المصدرة من الدول النامية .

9. **اختلال شروط التبادل التجاري وتفاقم الدين الأجنبي** :من المعروف أن الدول النامية تعاني من اختلال المزان التجاري ، بمعنى ان الاستوادات أكثر من الصادرات ،وهذا ببساطة يفسر اختلال التبادل التجاري على المستوى الدولي في غير صالح هذه الدول مما فاقم مشكلة المديونية التي ظهرت معالمها بشكل أكثر وضوحاً في بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي ،وهذا يعني أن شروط التبادل يجب أن تحافظ على تحسنها حتى يخف عبء الدين الأجنبي . أما في حالة بقاء تردي شروط التبادل فتصبح خدمة الدين أكثر ورطة . والمعروف أن شروط التبادل لم تتحسن على الرغم من ارتفاع أسعار الطاقة خلال الربع الأخير من القرن الماضي لصالح الدول النامية ، وذلك بسبب ارتفاع نفقات الخدمات الأجنبية بشكل كبير ، والعامل الآخر الذي يسبب تفاقم الديون الأجنبية هو التضخم وانخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية مقابل العملات الدولية الأخرى التي طُلبت بها القروض . أضف إلى ذلك فإن المؤسسات الدولية للتمويل تحمِّل المقترض فروق تقلبات أسعار الصرف فترتفع بذلك نسبة الفائدة الفعلية على الديون .

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية للمدة 2006 ــ 2010 (مليون دولار)

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	النسبة (%) من الإجمالي 2010
السعودية	17,140	22,821	38,151	32,100	28,105	42,45
مصر	10,043	11,578	9,495	6,712	6,386	9,65
قطر	3,500	4,700	3,779	8,125	5,534	8,36
لبنان	3,132	3,376	4,333	4,804	4,955	7,48
الإمارات	12,806	14,187	13,724	4,003	3,948	5,96
ليبيا	2,013	4,689	4,111	2,674	3,833	5,79
الجزائر	1,795	1,662	2,294	2,761	2,291	3,46
عُمان	1,588	3,431	2,528	1,471	2,045	3,09
الأردن	3,544	2,622	2,829	2,430	1,704	2,57
السودان	3,534	2,426	2,601	2,682	1,600	2,42
تونس	3,308	1,616	2,758	1,688	1,513	2,29
العراق	383	972	1,856	1,452	1,426	2,15
سورية	659	1,242	1,467	1,434	1,381	2,09

المغرب	2,449	2,805	2,487	1,952	1,304	1,97
البحرين	2,915	1,756	1,794	257	156	0,24
فلسطين	19	28	52	265	115	0,17
الصومال	96	141	87	108	112	0,17
الكويت	121	112	−6	1,114	81	0,12
جيبوتي	108	195	229	100	27	0,04
موريتانيا	106	138	338	(38)	14	0,02
اليمن	1,121	917	1,555	129	(329)	(0,50)
الدول العربية	70,380	81,414	96,762	76,223	66,201	-
الدول النامية	429,459	573,032	658,002	510,578	573,568	-
الدول العربية	16,39	14,021	14,71	14,93	11,54	-
العالم	1,461,863	1,970,940	1,744,101	1,185,030	1,243,671	-
الدول العربية/ العالم (%)	4,81	4,13	5,55	6,43	5,32	-

الاتجاهات المعاصرة والمحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً : الاتجاهات المعاصرة للاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تقسيم الاتجاهات المعاصرة للاستثمار الأجنبي الى مجموعة من الحقب الزمنية ، على النحو الآتي :

1) الاستثمار الأجنبي في عقد السبعينات :

إن عقد السبعينات من القرن الماضي شهد مكانة بارزة للقروض المصرفية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، فقد أثرت الارتفاعات الشديدة في اسعار النفط عام 1973، في تراكم العوائد النفطية لدى الدول المصدرة للنفط وأخذت هذه العوائد طريقها للإيداع في المصارف الأجنبية ، الأمر الذي دفع هذه المصارف الى توسيع قروضها للدول والهيئات الخارجية لتمويل العجز في موازين المدفوعات ومعالجة الازمة النقدية الطارئة ، الى أن توقفت بعض الدول المدينة عن سداد ما يُستحق عليها من دين ، مما تسبب لها في أزمة المديونية عام 1982 .

كما استفادت الدول النامية من الزيادة في اسعار المواد الاولية بما يكفي لتلبية احتياجاتها الاستثمارية من المدخرات المحلية دون الحاجة الى الاستثمارات الأجنبية ، التحول الرئيس الذي

حدث في نمط الاستثمار الأجنبي بالنسبة للولايات المتحدة يكمن في أنها أصبحت في عقد السبعينات أكبر بلد متلق للاستثمارات (أكثر من 30%) مقابل تناقص أهميتها كبلد منشأ لها (50%) لصالح بروز قوى استثمارية جديدة مثل كندا والمانيا واليابان ، وعلى الرغم من حالة الكساد في عقد السبعينات تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (15%) سنوياً وارتفع مجموعه الى أكثر من ثلاثة أضعاف ما بين بداية العقد ونهايته .

أما بالنسبة للتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر فقد تركز خلال هذا العقد في قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات في البلدان المتقدمة والنامية ، وكان التغيير الذي حصل في بلدان الجنوب لصالح قطاع الصناعة التحويلية ناجماً عن حملة التأميم الكبرى التي شهدتها هذه الدول في عقد السبعينات ، وكذلك تحول اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية واليابان الى قطاع الاستخراج نتيجة للصدمة النفطية الأولى في منتصف السبعينات .

2) الاستثمار الأجنبي في عقد الثمانينات من القرن العشرين :

شهد عقد الثمانينات تطوراً كبيراً وواسعاً في الاستثمار الأجنبي المباشر ، فلقد تضاعفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أربع مرات خلال الأعوام 1980ـ1990 ، متزايدة بمعدل سنوي قدره (15%) لتصل الى (234) مليار دولار للمدة 1990ـ 1993.

ولقد تظافر عدد من العوامل التي ساهمت في تحقيق هذا الارتفاع في الاستثمار الأجنبي المباشر ، منها :

أ. التحسن في وضع الاقتصاد العالمي : إذ ارتفعت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في البلدان المتقدمة والبلدان النامية من (1,3%) و (1%) على التوالي خلال المدة 1981 ـ 1983 ، الى (3,3%) و (2,5%) للمدة 1984ـ 1987 ، كما تزايد حجم التجارة العالمية من (0,5%) الى (4,8%) للمدة نفسها .

ب. مساهمة العديد من الدول النامية في تنفيذ برامج الاصلاح والتكيف الهيكلي وتحرير بيئة ممارسة النشاط الاقتصادي وتخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر .

ج. الربحية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر ، فمثلاً كان معدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في الخارج (11,3%) للمدة 1981ـ 1983 ، وأصبح (14,8%) للمدة 1984ـ 1987، وفي العام 1984 لوحده ارتفع الى (18,40%) .

د . أزمة المديونية العالمية : فقد ارتفعت الديون الخارجية المستحقة على مجموع دول عالم الجنوب كما سجلتها الاحصاءات الدولية من (180) مليار دولار في العام 1975 ، الى ما يقارب (970) مليار دولار في العام 1985 ،وهذا أدى الى بروز الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه مصدراً تمويلياً رئيساً وكبديل للإقراض الدولي .

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي في حقبة الثمانينات ، فنلاحظ استمرار التراجع في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الجنوب حتى النصف الأول من عقد الثمانينات ، وقد عمدت هذه الدول الى تنفيذ برامج الاصلاح الهيكلي وتحرير السياسات الاقتصادية والتجارية بما ساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، بحيث ازدادت جراء هذه الاصلاحات حصة بلدان الجنوب من التدفقات العالمية من (5%) للمدة 1983ـ 1986 ، الى (15%) نهاية عقد الثمانيات من القرن الماضي .

3) الاستثمار الأجنبي في عقد التسعينات من القرن الماضي :

بعد أن تضاعفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً أربع مرات خلال الأعوام 1980ـ1990 ، حتى وصلت ذروتها لتصل الى (234) مليار دولار في العام 1990 ، عادت لتتراجع وتنخفض في المدة 1991ـ 1993، إذ بلغت (178 ، 162 ، 175) مليار دولار على التوالي ، ويعود ذلك الى التباطؤ في معدل نمو الاقتصاد العالمي إذ انخفض معدل نمو الناتج الاجمالي العالمي من (10,8%) الى (4,3%) . وقد شهدت هذه الحقبة انخفاضاً في النمو الحقيقي للإجماليات الثلاثة (رصيد الاستثمار الأجنبي والصادرات والناتج المحلي الاجمالي على مستوى العالم) خلال النصف الأول من التسعينات مقارنة بأواخر الثمانينات .

وشهد النصف الثاني من التسعينات تحسناً في نمو رصيد الاستثمار الأجنبي ، إذ نما هذا الرصيد بمعدل قدره (12,75) خلال المدة 1995ـ 1998 ، بسبب التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات وبرامج الاصلاح الهيكلي .

4) الاستثمار الأجنبي بعد العام 2000 :

استمرت موجة الارتفاعات في مستوى الاستثمار الى العام 2001 ، إذ بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (832,6) مليار دولار ، وهكذا تراوحت التطورات بين انخفاض وارتفاع حسب معدلات النمو وعوامل جذب الاستثمار الأجنبي . ويلاحظ في هذه الحقبة تزايد أهمية الدول النامية في التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر ، ويعود ذلك الى اسباب

عدة ، منها : سياسات تحرير نظم الاستثمار الأجنبي المباشر التي اتخذتها الدول النامية ، وتوقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية بين الدول النامية نفسها ، لا سيما بين الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية .

وشهدت المدة 2003 ـ 2007 تطور الاستثمار الأجنبي بوتائر متصاعدة ، حيث كشف تقرير الاستثمار العالمي لعام 2007 ، الصادر عن الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن ارتفاع حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم خلال العام 2006 ، الى ما يقارب (1306) مليار دولار بزيادة مقدارها (38%) عن العام 2005 . وقد بلغ حجم التدفقات الى دول الجنوب (379) مليار دولار وجاءت الصين في مقدمة هذه الدول ، مقابل (69) مليار دولار في الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية .

أما بالنسبة للتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الحقبة نلاحظ الارتفاع المستمر والمتزايد في حصة قطاع الخدمات ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمانيا ، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الصناعة التحويلية ، وفي مقدمتها صناعة الإلكترونيات والسيارات والنفط .

ثانياً : الاتجاهات المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الجنوب

يشهد عالم الجنوب تزايداً كبيراً في عدد البلدان التي أصبحت أكثر انفتاحاً على الاستثمار الأجنبي ، ونظراً لما يشهده سوق رأس المال من تنافس كان لا بد للدول من تقديم حوافز أفضل وأن تُهيء بيئة ملائمة للإعمال بهدف استقطاب رأس المال الأجنبي ، فالمستثمرون يبحثون دائماً عن البلدان ذات البيئات الاقتصادية القابلة للتنبؤ والأنظمة القانونية القوية ومستويات الفساد المنخفضة والمؤسسات التي تراعي أسس العمل السليمة مثل حقوق الملكية الفكرية .

وهكذا فقد شهد العقد الأخير من القرن الماضي تسارعاً في تدفق هذا الاستثمار الى دول الجنوب وتنامي دور الشركات متعدية الجنسيات ، على اعتبار ان هذا الاستثمار من أهم قواعد التنمية بالنسبة لدول الجنوب ، نظراً لما تقدمة هذه الاستثمار من أصول متنوعة كرأس المال والتقنية والمهارات الادارية واستيعاب الأيدي العاملة الوطنية .

ونتيجة لذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح لبعض دول الجنوب يمثل الخيار الاستراتيجي الذي بمقتضاه يمكنها أن تحل جميع مشاكلها الاقتصادية . وبما أن هذا النوع من الاستثمار هو متغير شديد التأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، نورد

فيما يأتي بعض النقاط التي يمكن أن تحدد الاتجاهات العامة لمستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الجنوب :

1. تشير الظروف المحلية والدولية الحالية الى أن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يتزايد في السنوات المقبلة وبمعدلات تفوق تلك المعدلات لتدفقات الاستثمار الأخرى ، وذلك بسبب التغير في الظروف الاقتصادية والسياسية المواتية للاستثمار المباشر والتوجه العالمي نحو تقليل القيود عليه ، بحيث صار يعمل في ظروف أكثر تحررية ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تطور حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية الذي بلغ (162,2) مليار دولار عام 1997 ، مقابل (28,1) مليار دولار للاستثمار الأجنبي غير المباشر .

وهكذا فإن الآفاق المستقبلية للاستثمار المباشر على صعيد العالم تشير الى توقعات متفائلة إذ تدعم النمو الاقتصادي وأصبح أكثر انتشاراً واستمر نمو ارباح الشركات وتواصل البحث عن أسواق جديدة ، ومن المحتمل ان يتيح تحسن ربحية الشركات الفرصة لزيادة نشاط اندماج وشراء الشركات ، وهذا سيؤدي في المحصلة النهائية الى زيادة مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر .

2. يُتوقع أن يستمر معدل نمو تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو دول الجنوب وباتجاه تصاعدي ، فالضغوط التنافسية الكثيفة في كثير من الصناعات تحدو بالشركات الى استكشاف طرق جديدة لتحسين قدرتها التنافسية ، مثل توسيع العمليات في الاسواق السريعة النمو في الاسواق الناشئة من اجل زيادة المبيعات وجني حصيلة وفورات الحجم وتخفيض تكاليف الانتاج ، كذلك فإن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي المتوقع في دول الجنوب وزيادة صادراتها واستمرار الاصلاحات الهيكلية فيها سيعطي دوافع ومسوغات قوية لتدفق الاستثمار المباشر .
3. من المتوقع أن يأخذ منحنى تدفقات الاستثمار المباشر نحو دول الشمال المتقدم بالانخفاض التدريجي مقابل الارتفاعات المتحققة في دول الجنوب فمعدلات النمو المرتفعة للأخيرة والأسواق الواسعة وفرص الربح وانخفاض تكاليف الانتاج كلها عوامل تساهم في تحول مجرى الاستثمار المباشر نحو الجنوب .

من جانب آخر هناك احتمالات قوية بأن يتنامى تدفق الاستثمار المباشر الى دول الجنوب متوسطة ومنخفضة الدخل في ضوء تحرك الاستثمارات من الدول ذات العملة القوية الى الدول ذات العملة الضعيفة ، فالمغالاة في اسعار الصرف يؤدي الى ضياع القدرة التنافسية في

الأسواق العالمية ويشجع الاستيرادات ويعرقل القدرة على التصدير ، ولقد أوضحت الدراسات بشكل عام إن انخفاض قيمة العملة الوطنية في الدولة المضيفة له أثر ايجابي على تدفقات الاستثمار الاجنبي اليها ، فتخفيض قيمة العملة الوطنية يقلل من تكاليف الانتاج والاستثمار في الدولة المضيفة بالنسبة الى التكلفة في بلد المنبع مما يجعل الاستثمار الأجنبي أكثر ربحية .

4. من المحتمل أن يحمل المستقبل معه للاستثمار المباشر تغيراً في الخارطة الجغرافية للاستثمارات ، فالواقع يشير الى أن جزءاً كبيراً من الاستثمارات المباشرة الى دول الجنوب تأتي من الدول المتقدمة التي تتميز بتحيزها الإقليمي نحو الاستثمار في الدول ذات الأسواق المحلية والتي ترتبط معها بروابط عرقية وثقافية واجتماعية وسياسية قوية ، ومن المحتمل أن تتدفق الاستثمارات الى عدد اكبر من الدول في الجنوب التي تأخذ بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية
5. هناك تفاوت في الأهمية النسبية للمناطق الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الجنوب في المستقبل ، فبالنظر الى تحسن الحالة الاقتصادية في آسيا والمحيط الهادي وارتفاع معدلات النمو فيها ودورها المهم باعتبارها مراكز الانتاج العالمي وتحسن بيئة السياسات فيها والجهود المهمة التي بُذلت فيها من أجل التكامل الإقليمي ، فالآفاق المرتقبة لتدفقات الاستثمار المباشر الى هذه المنطقة ايجابية بقوة ، وعلى وفق ما ذكرته الشركات متعدية الجنسية ووكالات ترويج الاستثمار بالدراسات الاستقصائية التي أجرتها الأونكتاد فإن المستقبل المتوقع لهذه المنطقة مشرق فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر .

الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة والتجارة الدولية

أولاً : الرؤى المعاصرة لمفهوم العولمة

إن ابرز مظاهر العولمة النمو السريع في تدفقات رؤوس الأموال والتجارة الدولية ، وزيادة أهمية الخدمات في كل من التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر على السواء ، وتكامل عمليات الانتاج على الصعيد العالمي ، وتنسيق سياسات التجارة والاستثمار على الصعيد المؤسسي بين البلدان على وفق أنظمة المؤسسات متعددة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية والتجمعات الإقليمية .

1) مفهوم وتعريف العولمة

تعددت التعاريف والآراء في مصطلح العولمة Globalization . ينظر د. اسماعيل صبري عبد الله للعولمة على انها : التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك من

دون اعتداد يُذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة ، أو الانتماء الى وطن محدد ومن دون الحاجة الى اجراءات حكومية ، وإنها اساساً نتاج داخلي للرأسمالية المعاصرة وتتجسد في الشركات عابرة القوميات (متعدية الجنسيات) .

بينما يذهب استاذ الفلسفة الدكتور محمد عابد الجابري الى اعتماد المعنى اللغوي للمصطلح وهو (تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله) ، ومن ثم يتناولها من وجهة نظر سياسية ، فهي تمثل : العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلداً بعينه ، هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات على بلدان العالم اجمع . . . هي ايديولوجيا تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته .

ويؤكد الدكتور حميد الجميلي على إن العولمة بصيغتها المطروحة هي : حركة كونية تعبر عن الرؤى الأمريكية لاقتصاد القرن الواحد والعشرين ، وانها جاءت بتخطيط وليست وليدة تطورات فجائية ، وذلك على اساس موجبات الاندماج في السوق العالمية والانفتاح على الاقتصاد العالمي ، وعدها وسيلة تنمية لا مفر منها يجب على البلدان قبولها والتكيف معها ، كما يشير الدكتور الجميلي الى أن أدق تعريف علمي واقتصادي للعولمة هو للاقتصادي المعروف الدكتور سمير أمين الذي يؤكد على أن المعني بالعولمة الاقتصادية : الانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي الذي تتكون أسسه من اقتصادات متمحورة على الذات ومتنافسة ، الى الاقتصاد العالمي المتميز ببروز نظام اقتصادي معولم انتاجياً وخدمياً وتكنولوجياً ومالياً ونقدياً وتجارياً وصناعياً واستثمارياً .

بينما يرى أستاذ السياسة الدكتور برهان غليون أن هذه الظاهرة هي تطور طبيعي للحضارة منذ أقدم الحقب التاريخية ، وما يميزها هو كثافة المبادلات بين البلدان والمناطق وسرعة الانتشار والدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية الاقتصادية معاً في طور من التطور الحضاري يصبح فيه مصير الانسانية موحداً ، بمعنى درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين المناطق والمجتمعات البشرية .

ويشير سمير أمين الى أن مفهوم النظام العالمي الجديد الذي ظهر في السبعينات من القرن الماضي ، كان مشروعاً قائماً على اساس الاعتماد المتبادل المبني على التفاوض ، ولكن الغرب رفض هذا المفهوم بسبب مضمونه المُعتمد على الاعتماد المتبادل الذي لا يضمن السيطرة المطلقة للدول الغربية المتقدمة صناعياً .

2) العولمة وتطور الرأسمالية

من المعروف أن الرأسمالية منذ نشوئها وعبر تطورها تميزت بنزعتها نحو التراكم الرأسمالي ونقل الثروة ، وما حققته من تراكم رأسمالي أولي عُدّ الدعامة الرئيسة للثورة الصناعية التجارية لحد الآن . والرؤى المعاصرة تتلخص في أنه خلال أربعة قرون من تاريخ الرأسمالية تجاوزت معظم أزماتها من داخلها ، ويتوجب عليها بسبب الفائض لديها أن توفر المعالجة من الخارج ، وذلك بفرض نماذج تنمية تؤدي الى زيادة التراكم الرأسمالي لديها والتحكم فيه . إذن العولمة هي نتاج التطور التكنولوجي الذي أدى الى وفرات الانتاج وخفض التكاليف في الأسواق الرأسمالية العاملة ضمن احتكار القلة مما دفعها للتوجه الى السوق العالمي لتصريف الفائض .

ومنذ العام 1950 كانت هناك عمليات اندماج اقتصادي مضطردة . وفي مدة مرحلة نظام بريتونوودز التي انتهت في بداية العام 1971 ، تحققت درجة لا مثيل لها سابقاً من النمو والاستقرار رافقها توسع في تدفقات رأس المال والتجارة حتى أُطلق عليها العصر الذهبي . الا أن عملية الاندماج العالمي في الآونة الأخيرة تشهد اختلافاً نوعياً عن الاندماج في المدة السابقة ، فعلى الرغم من تشابه أوضاع المنافسة وعودة عمل آلية السوق الحر ، فإن اندماج الأسواق بالمركز الرأسمالي في المدة الأولى اتسم بالتلقائية ، في حين اتسمت العولمة في نهاية القرن العشرين بأنها مخططة ، إذ مهدت لها الولايات المتحدة ومازالت عبر سياساتها واجراءات المنظمات الدولية العاملة على وفق شروطها الهادفة الى الغاء الحواجز امام حركة السلع والخدمات ورأس المال . عموماً أصبحت العناصر المختلفة للعولمة وهي التجارة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا أكثر ارتباطاً ببعضها .

علاوة على ما تقدم فإن الشركات متعدية الجنسيات هي من الآليات الممهدة للعولمة ، ولكن سمات هذه الشركات المعاصرة تختلف عن تلك الخاصة بالاحتكارات الكبيرة التي ميزت المدة الاولى ، كما يأتي :

- انتشار نشاط الشركات متعدية الجنسيات بين الدول للاستفادة من المزايا النسبية من دون أفضلية لبلد المقر القانوني ، وهذه الظاهرة تكاد تمحو أي صلة بين الشركات وحكومة واقتصاد البلد المَقر ، كما أن هذه الشركات المعاصرة تحصل على التمويل محلياً من البلد المضيف بوسائل شتى .

- ارتباط الاحتكارات سابقاً بصناعات محددة ، بحيث يكون تكاملها أما أفقياً (كارتل) أو رأسياً (ترست) ، أما الشركات متعدية الجنسيات فتتميز بتعدد أنشطتها بهدف تعويض الخسارة المحتملة وتنويع الأسواق لينمو الربح سنوياً بانتظام على الرغم من كل التقلبات في الأسواق .
- يُعد التطور التقاني العمود الفقري للشركات المعاصرة على عكس الاحتكارات المتسمة بالحذر من التجديد ، لذا فالأولى تُعد الممول الأساسي لعمليات البحث والتطوير ، وعلى سبيل المثال ، أسهم المال العام في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (39,2%) من الانفاق المحلي على البحث والتطوير . أما الشركات فأسهمت بنسبة (58,7%) في عام 1996 ، وكان هذا التوزيع في اليابان (21,8%) و (68,2%) على التوالي في العام نفسه ، ولهذا السبب أوجدت منظمة الجات GATT بند حقوق الملكية الفكرية لتوفير الحماية القانونية الشاملة لهذه المعرفة .
- تزايد دور النشاط المالي الى أبعاد غير مسبوقة ، وذلك لعوامل متعددة منها ، فقدان الدولة لحقها السيادي المطلق في خلق النقود واختفاء نظم سعر الصرف الثابتة وتعويم العملات والحذر من الاستثمار الانتاجي بسبب النمو البطيء وموجات الانكماش ، مما زاد من المضاربات وتفضيل السيولة في أسواق الصرف وأسواق الأوراق المالية ، حتى وصل اجمالي ايرادات القطاع المالي (22,5%) من اجمالي ايرادات الشركات الخمسمائة الأكبر في العالم ، مقابل نسبة (2,8%) كإيرادات عن مبيعات المنتجات المعدنية .

ثانياً : تحرير نظم الاستثمار الأجنبي المباشر ومضامين الحوافز على المستوى الوطني

شهد عقد الستينات ومعظم عقد السبعينات من القرن الماضي اتجاهاً عاماً نحو زيادة القيود والرقابة على الاستثمار الأجنبي وذلك لأسباب متعددة منها ، زيادة امكانات التمويل الخارجي البديل ، خيبة الأمل من بعض نتائج الاستثمار المباشر ، وتزايد المشاعر القومية في كثير البلدان ، رغبة البلد المضيف بتحسين مكاسبه الصافية . ولكن هذا الاتجاه تغير في عقد الثمانينات ، بسبب أزمة الديون التي جعلت الاستثمار الأجنبي المباشر مرغوباً أكثر من القروض المصرفية . وعليه تغيرت القوانين والسياسات في كثير من البلدان النامية بشكل جذري تجاه تحرير الاستثمار الأجنبي وحمايته . من جانب آخر سعت معظم البلدان الى اكمال

سياساتها المحلية بتوسيع شبكة من المعاهدات الثنائية والاقليمية والدولية لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين معايير تحريره .

وقد إرتفع عدد البلدان التي أجرت تغييرات تنظيمية تحريرية لنظم الاستثمار المباشر من (35) الى (76) بلداً (معظمها من البلدان النامية) بين عامي 1991 و 1997، أما من حيث التغييرات فارتفع من (82) الى (151) تغييراً للمدة نفسها في اتجاه بيئة مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر . وتضمنت هذه الاجراءات في أغلبها فتح صناعات كانت مقفلة أمام هذا الاستثمار مثل الاتصالات والبث الاذاعي والطاقة ، علماً أن اجراءات البلدان المتقدمة ركزت على ادخال شروط اعمال متحررة واعادة النظر في اجراءات حقوق الملكية الفكرية .

ومن مظاهر تحرير أنظمة الاستثمار المباشر في البلدان النامية اقامة المناطق الحرة ، حيث تقدم هذه المناطق مزايا قانونية وضريبية الى المستثمرين (الأجانب بشكل رئيس) ، متضمنة اعفاء من الرسوم على المدخلات المستوردة ، ويتم تصدير مخرجات هذه المناطق كوسيلة لدعم الصادرات وجذب الاستثمار ، وقد انتشرت هذه المناطق في البلدان النامية بحيث توجد الآن في (أكثر من (70) بلداً .

اما من حيث الحوافز فقد تم ذكر الكثير منها سابقاً ، ولكن على العموم يمكن تصنيف حوافز الاستثمار الى :

1. حوافز تمويلية : وتتضمن تجهيز رأس المال على نحو مباشر للمستثمر الأجنبي من قبل الحكومات المُضيفة على شكل قروض مدعومة أو مُنح ومعونات وهبات .
2. حوافز مالية : وتهدف الى تخفيض العبء الضريبي على المستثمر عموماً ، مثل ، الاعفاءات الضريبية والاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام والمدخلات الوسيطة والسلع الرأسمالية .
3. حوافز غير مباشرة : وتهدف الى تعزيز ربحية المستثمر بطرق غير مباشرة ،وعلى سبيل المثال ، قد تقدم الحكومة الارض والبُنى الأساسية القائمة عليها بأقل من الاسعار التجارية ، أو قد تضمن للشركات الأجنبية موقعاً في السوق ذا أفضلية عن طريق منح العقود الحكومية ، أو حماية الشركات من منافسة الواردات وهكذا .

ومن المعروف ان البلدان النامية بشكل عام تعاني من نقص في الصرف الأجنبي ولذلك سعت الى تقييد حركةرأس المال ، إلا أن الأعوام الأخيرة شهدت اعادة تقييم هذا الأمر ، وبدأت

الحكومات بتشجيع متزايد لشركاتها المحلية للاستثمار خارجاً . ومن بين الاقتصادات الآسيوية كان لكل من جمهورية كوريا وتايوان سجل طويل في مجال التحرير وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج ، أما سنغافورة وهونك كونك فكانت الأولى في مضمار تحرير التجارة والاستثمار ،وهذا عائد لصغر هذه الاقتصادات وحاجتها للاستثمار في الخارج بهدف الوصول الى الأسواق والمواد الخام وتعزيز الكفاءة . وتسعى ماليزيا وتايلند الى تأمين قوة شركاتها على المنافسة بتحرير الاستثمار الخارج وترويجه في السياق الإقليمي ، وحتى الهند رفعت من مدة ليست بالقصيرة الرقابة على رأس المال وبدأت بالاستثمار الخارج على شكل معدات وتكنولوجيا وذلك بهدف تحسين قدراتها التنافسية في التجارة الدولية .

أما الصين فقد سلكت منذ بداية التسعينات طريق انشاء شركات دولية كبيرة من الصنف العالمي سعياً لتحقيق الاندماج مع الاقتصاد العالمي وتأمين الوصول الى الأسواق والموارد الطبيعية واكتساب التكنولوجيا الجديدة والمهارات الادارية . وعلى الرغم من ابقاء القيود على الصادرات الرأسمالية ، أصبحت الصين المصدر القيادي للاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية لأنها صارت تستثمر في كل من البلدان المتقدمة وسائر البلدان النامية . أما في أمريكا اللاتينية فقد كانت شيلي البلد الأكثر تقدماً في مجال التحرير ولا ينافسها إلا المكسيك .

ثالثاً : الترتيبات الدولية لتحرير نظم الاستثمار الأجنبي المباشر

1. معاهدات الاستثمار الثنائية

تم وضع مفاهيم ومبادئ ومعايير رئيسة للاستثمار على المستوى الثنائي عن طريق عقد معاهدات لحماية الاستثمار المباشر وتتناول قضايا في معظمها معايير عامة للمعاملة بعد الدخول والتأسيس .وعموماً تشدد هذه الاتفاقات على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للتنمية .

وقد ارتفع عدد هذه المعاهدات في عقد التسعينات من (1360) معاهدة نهاية 1996 بين (65) بلداً الى (1513) معاهدة نهاية عام 1997 بين (169) بلداً مقابل (400) معاهدة في بداية العقد . من جانب آخر تزايدت المعاهدات المعقودة بين البلدان النامية ، وفي العام 1996 ، كانت ثلث جميع هذه المعاهدات تقودها الصين ، وشيلي ، والجزائر ، وجمهورية كوريا .وهذا يعكس دور البلدان النامية كمستثمرة في البلدان النامية الأخرى ، وعلى سبيل المثال ، كانت نسبة (40%) من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية في الاقليم الآسيوي هو من بلدان آسيوية أخرى .

2. اتفاقات الاستثمار الاقليمية

من المؤكد أن قضايا الاستثمار على المستوى الاقليمي أوسع من تلك القائمة على المستوى الثنائي ، وهذا يعكس اختلاف المصالح ومستويات التنمية . ومن القضايا المطروحة على المستوى الاقليمي : تحرير تدابير الاستثمار ، ومعايير المعاملة ، وحماية الاستثمارات ، وتسوية المنازعات ، والقضايا ذات الصلة بسلوك المستثمرين الأجانب ، مثل الممارسات التجارية التقييدية وافشاء المعلومات والتسعير وحماية البيئة وعلاقات الاستخدام والعمل . ومعظم هذه الاتفاقات ملزمة قانوناً ، وإن كانت هناك استثناءات يتم منحها الى بعض الدول الأقل نمواً بسبب اختلاف مستويات التنمية .

لقد تمت الجهود الخاصة بالاستثمار ذو الصلة بالتجارة على المستوى الاقليمي في اطار عدد من التكتلات المتمثلة بكل من : الاتحاد الأوربي والنافتا (اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية) ، وآسيان (اتحاد دول جنوب شرق آسيا) وآبيك (منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي) .

3. الاستثمار متعدد الاطراف

تتعلق معظم اتفاقات الاستثمار على هذا المستوى بقضايا قطاعية أو بمسائل محددة مثل : اتفاقات الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والتأمين وتسوية النزاعات وعلاقات الاستخدام والعمل ، وتولي عناية للممارسات التجارية التقييدية ولسياسة المنافسة والحوافز وحماية المستهلكين .

وقد وضع البنك الدولي على المستوى متعدد الأطراف خطوطاً توجيهية بشأن معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر ، تتضمن معايير عامة لمعاملة عادلة ، ومعاملة وطنية ، ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية ، وتنسحب مثل هذه المعايير من حيث المبدأ على نشاطات المستثمرين الأجانب جميعاً بدءاً من إقامة المشروع حتى انتهائه . وفي هذا المجال فإن منظمة التجارة العالمية (WTO) التي أُنشأت في العام 1995 ، على أثر جولة الأورغواي التي بدأت في العام 1986 ، تركز على العلاقات الاقتصادية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة وتأثيرها على التنمية والنمو الاقتصادي والمباحثات الدولية بشأن التجارة والاستثمار .

وقد ظهر الاهتمام بالتنمية في مجموعة من الاتفاقات التي ضمنتها جولة الأورغواي ، وإن لثلاث اتفاقيات منها تأثير مهم على الاستثمار الأجنبي المباشر ، التي يمكن تناولها ومضمونها على النحو الآتي :

الاتفاق الأول : عن اجراءات التجارة ذات الصلة بالاستثمارات الأجنبية

أصوت البلدان المتقدمة على ادراج هذا الموضوع في جدول الدورة نتيجة قيام بعض الدول ولا سيما النامية ، بوضع شروط على الاستثمارات الأجنبية تؤدي الى تقييد التجارة وذلك لأسباب تتعلق بأهدافها التنموية والوطنية ، وترى البلدان المتقدمة أن هذه الاجراءات مناقضة لمبادئ الجات (GATT) أي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية التي أُنشأت في العام 1947 ، وتحد من نمو التجارة العالمية ومن حركة الاستثمار الأجنبي المباشر دولياً ، كذلك يمنع الاتفاق استخدام شروط الملكية المحلية بالنسبة للمستثمرين الأجانب ، ويطالب بعدم اللجوء الى القيود الكمية على استيراد المستثمر الأجنبي وبإلغاء القيود على التحويلات الى الخارج من رأس مال وأرباح المستثمر الأجنبي الى البلد الأم ، ويحظِر اجراءات الاستثمار غير المتسقة مع مبدأ المعاملة الوطنية بالنسبة للقوانين والنُظم الضريبية الداخلية .

وتجدر الاشارة الى أن الاتفاق لم يتعرض لمعظم اجراءات الاستثمار المقيدة للتجارة التي تتبعها الدول المتقدمة كالإعانات والمُنح ، بينما شملت معظم الاجراءات الشائعة في البلدان النامية الهادفة الى تحديد نوع ومرحلة الاستثمارات الاجنبية المسموح بقيامها ضمن حدودها الوطنية ، وأهمل الاتفاق من جانب آخر السياسات والممارسات الاستثمارية للشركات متعدية الجنسيات المُخلة بشروط المنافسة مع المشاريع الوطنية .

الاتفاق الثاني : الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

تسعى هذه الاتفاقية للوصول الى نظام للتبادل الحر للخدمات من خلال إزالة وتخفيض الاجراءات الادارية المقيدة ، وتشترط الاتفاقية التزام الدول بالشفافية من خلال نشر كل القوانين والاجراءات الوطنية ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات في البلد المضيف ، كما تتضمن تعهدات عامة لتسهيل زيادة مشاركة الدول النامية في التجارة الدولية للخدمات بهدف تطوير قطاع الخدمات فيها لتحقيق اهدافها التنموية . ويُمنع الأعضاء من فرض أي اجراءات وقائية على التحويلات الدولية لتمويل المشاريع الجارية في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر ، وكذلك منعهم من التقييد الكمي لعدد موردي الخدمات أو منح حق احتكار لمورد خدمة ، أو تقييد استخدام الأجانب ، أو وضع قيود خاصة بمساهمةرأس المال الأجنبي بوضع حد أقصى للقيمة الكلية للاستثمار الأجنبي . وتلزم الاتفاقية الحكومات بتطبيق مبدأ المعاملة القومية على موردي الخدمات المحليين والأجانب بلا تمييز ضد أجنبي .

الاتفاق الثالث : بشأن قضايا التجارة المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية

تلزم الاتفاقية اعضاء منظمة التجارة العالمية بمعايير معينة تتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية من خلال التشريعات المحلية وضمن مديات زمنية مختلفة طبقاً للأنواع والتي تشمل العلامات التجارية ، وواءات الاختراع ، والأسرار الصناعية ، . . . الخ ، وذلك بهدف تشجيع الابتكارات وتيسير نقل التقانة ، لا سيما عبر مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر ، ولكن الحماية في هذا المجال تعني في الواقع تقييد البلدان النامية في امكانية تقليد التكنولوجيا المتطورة وتعيق نقل التقانة اليها ، لأن الاتفاقية لا تبرر صلة هذه الاجراءات بالتجارة . ولذا يرى البعض أن هذا الاتفاق ما هو الا منفذ لتحويل المزيد من دخول البلدان النامية الى الدول المتقدمة عبر احتكار الشركات متعدية الجنسيات للتكنولوجيا عالمياً .

الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المصري

أولاً : مرحلة ما بعد ثورة 1952 وقبل الانفتاح الاقتصادي

بعد ثورة يوليو / تموز 1952 ، بدأت مرحلة جديدة من تاريخ مصر المعاصر شملت جوانب سياسية واجتماعية عدة ، ولم تمثل التنمية مركز الأولوية في اهتمامات القيادة السياسية آنذاك ، إذ انشغلت بقضيتي التحرر الوطني وتصفية القوى السياسية المناوئة ، وقد ترتب على هذا عدم الدخول في سياسات اقتصادية من شأنها احداث تغيير جذري في النظام السياسي القائم ، ما عدا قانون الاصلاح الزراعي الذي سعى الى وضع حد أعلى للملكية الزراعية لتحقيق العدالة الاجتماعية والاهتمام بمصالح الفلاحين .

ولقد كانت النظرة السائدة في الأوساط السياسية بأنه يمكن الاعتماد على قوى السوق وعلى رأس المال الخاص في تدوير عجلة الاقتصاد الوطني ، فأفسحت السلطة الجديدة كل المجال للرأسمالية المحلية لكي تنهض بأعباء التصنيع ، وبذلك استمر القطاع الخاص في سيطرته على ما يقرب من (95%) من حجم الاقتصاد الوطني كما هو الحال قبل العام 1952 .

ولغرض تشجيع الاستثمار الأجنبي تم اصدار القانون (430) لعام 1953 والذي تضمن اعفاء الشركات من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية بشرط عمل هذه الشركات في فروع محددة من النشاط الاقتصادي عُدت في حينها ذات صلة وثيقة بالتنمية الاقتصادية كالصناعة والتعدين واستصلاح الأراضي البور .

وبعد العام 1956 شكلت أزمة قناة السويس مفترق طرق في الاعتماد على قوى السوق ورأس المال الخاص ، فقامت الدولة بتأميم وتمصير كل المشروعات الصناعية والتجارية والمالية بغض النظر عن ملكيتها سواء أكانت لمصريين أم أجانب ، وبذلك أخذ القطاع الخاص يتراجع بشكل تدريجي في الاقتصاد المصري . اخذت الدولة على عاتقها السير باستراتيجية خاصة للتنمية حيث شهدت السنوات 1956 ــ 1960 بداية التوسع في القطاع العام (أنظر الجدول 1) وأصبحت قضية التنمية تتميز بأهميتها واحتلت بمكان الصدارة ، لذلك صدر دستور 1956 مؤكداً ضرورة وضع خطة قومية شاملة للتنمية وعهُد الى لجنة التخطيط القومي بوضح الخطة الخمسية (1960 ـ 1965) . وتماشياً مع ضرورة تدخل الدولة تم تأميم المصارف وشركات التأمين وأُنشأت المؤسسات الاقتصادية لإدارة أموال الحكومة .

جدول (1)

الاستثمار العام والخاص في مصر (سنوات مختارة بملايين الجنيهات)

الاستثمار العام			الاستثمار الخاص		
السنوات	القيمة	نسبة الاستثمار العام الى الاستثمار الكلي	القيمة	نسبة الاستثمار الخاص الى الاستثمار الكلي	الاستثمار الكلي
1952	28	%24	87	%76	115
1960	162	%94	10	%6	172
1966	349	%93	28	%7	377
1973	426	%92	37	%8	463

وفي الاطار القانوني تم وضع القوانين الكفيلة بتحويل مصر الى دولة اشتراكية ، فتم تشريع القوانين لتأميم (300) مشروعاً التي كانت مملوكة لمصريين أو أجانب ، علاوة على وضع القطاع الخاص تحت الرقابة المشددة ، وفي عام 1964 ، سيطر القطاع العام على جميع القطاعات الاقتصادية من الخدمات والاتصالات والتمويل والنقل والتجارة الخارجية وحتى أعمال البناء . وبذلك أصبحت الدولة المالك الوحيد لمؤسسات الأعمال ومارست بذلك دوراً اقتصادياً

واجتماعياً ، وانعكس ذلك بشكل واضح على مختلف الأبعاد المتعلقة بالتطور الاجتماعي وفي مقدمتها الخدمات العامة والتعليم في اطار ما سُمي بتوسيع الوظيفة العامة للدولة وتعميقها .

ثانياً : مرحلة الانفتاح والاصلاح الاقتصادي

في العام 1974 ، تبنت الحكومة المصرية سياسة جديدة لإدارة الاقتصاد لما بعد الحرب ، عُرفت بسياسة الباب المفتوح open door policy مدفوعة بجملة أسباب ، منها :

1. عدم كفاءة وربحية شركات القطاع العام نظراً لخضوعها للعديد من الاعتبارات السياسية والاجتماعية التي جعلتها متخمة بالبطالة المقنعة مما أثر على أدائها .
2. أدت حرب 1967 مع (اسرائيل) الى خسارة مصر لمصدرين رئيسين من مصادر النقد الأجنبي وهما : عوائد قناة السويس وعوائد نفط شبه جزيرة سيناء التي تم احتلالها بعد الهزيمة .
3. زيادة معدلات العجز في الموازنة نتيجة زيادة الانفاق العام على السلع الأساسية (المواد الغذائية) والخدمات الأساسية (الصحة والتعليم) وارتفاع الطلب عليها نتيجة الزيادة في عدد السكان ، وكذلك زيادة النفقات العسكرية نتيجة الحرب مع اسرائيل وزيادة الدعم الحكومي للشركات والمؤسسات الخاسرة أو المتعثرة .
4. زيادة معدلات العجز في ميزان المدفوعات نتيجة لقلة الصادرات وزيادة الاستيرادات بصورة مستمرة فضلاً عن زيادة مدفوعات أقساط المديونية وفوائدها .
5. ارتفاع نسب التضخم الى مستويات قياسية بسبب لجوء الدولة الى تمويل التنمية عن طريق الجهاز المصرفي الذي أدى الى زيادة السيولة النقدية .

وهكذا كان الاحساس بفشل السياسة المتبعة في العقدين اللذين تليا العام 1952 ، الدافع الأساس للبحث عن موارد خارج الحدود الوطنية فاستندت الدولة الى التفكير في استراتيجية جديدة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أعلنت في العام 1974 ، التي استهدفت اساساً احياء وتنشيط دور القطاع الخاص وتحفيز الموارد المالية المحلية والأجنبية للاتجاه نحو الاستثمار ، فأعلنت الحكومة المصرية عن مجموعة من السياسات لتشجيع دخول رأس المال الأجنبي متمثلة في تخفيف الرقابة على النشاطات الاقتصادية والتقليل من التدخل الحكومي في الاقتصاد ، فضلاً عن الغاء الاجراءات البيروقراطية وتخفيف القيود على حركة السلع المصدرة والمستوردة خارج الحدود الوطنية .

لقد حقق الاقتصاد المصوي نتائج جيدة خلال السنوات الأولى من الانفتاح ، فوصل معدل النمو الحقيقي للناتج القومي الاجمالي الى نسبة (8,6%) في المتوسط. وفي الوقت ذاته تواصل تدفق رؤوس الأموال العربية والاجنبية على مصر فاحتلت في تلك المدة المرتبة الأولى عربياً في استقبال رؤوس الأموال العربية البينية حتى العام 1979 ، وتوقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد مع اسرائيل ومقاطعة الدول العربية لمصر ، مما أدى الى انحسار البدائل أمام مصر بالاعتماد على قروض ومساعدات الدول والمؤسسات الغربية .

وتأسيساً على سياسة الانفتاح الاقتصادي التي مضت بها الحكومة المصرية والقوانين الصادرة منذ ذلك الحين ولا سيما قانون (32) لسنة 1977 ، الذي استمر العمل به حتى العام 1989 ، فقد تم الدفع باتجاه القطاع الخاص فارتفعت نسبة مساهمة استثمارات القطاع الخاص الأجنبي والمحلي من (10%) عام 1974 ، الى (33%) للمدة 1989 ــ 1990 ، كما يوضح هذا الجدول (2) في أدناه .

جدول (2)

استثمارات القطاعين العام والخاص في الاقتصاد المصوي لسنوات مختارة (مليون جنيه)

السنوات	الاستثمار العام		الاستثمار الخاص		الاستثمار الكلي
	القيمة	نسبة الاستثمار العام الى الاستثمار الكلي	القيمة	نسبة الاستثمار الخاص الى الاستثمار الكلي	
1974	615	%90	66	%10	681
1981 ــ1982	4000	%80	80	%20	4950
1989 ــ1990	11185	%66	5131	%33	16316

ولقد كان من المتوقع أن تؤدي هذه الاستثمارات الى تمويل العديد من النشاطات الصناعية التي تعتمد اساساً على الموارد الخام المحلية لغرض تلبية العرض المحلي وتصدير الفائض الى الخارج للحصول على العملة الأجنبية ، فضلاً عن تشغيل اليد العاملة وتقليل البطالة ، ولكن نلاحظ أن معظم هذه الأهداف لم تتحقق خلال تلك المدة ،والسبب يُعزى الى أن سياسة الانفتاح

الاقتصادي فرضت على الاقتصاد المصري أوضاعاً صعبة فقد افتقرت الى البنية الأساسية التي تمنحه القوة التنافسية على مستوى الصعيد الخارجي .

ثالثاً : الدوافع الاقتصادية للاستثمار الأجنبي في مصر

من أهم الدوافع الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ما يأتي :

1. السوق :

تُعد سعة السوق من أهم المحددات لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر ،وهي متمثلة بعدد السكان ومعدل الانفاق الاستهلاكي لهم ، ومصر بعدد سكانها البالغ (78,277) مليون نسمة حسب احصاء عام 2008 ، وقد يصل الآن الى (90) مليون نسمة ، تشكل سوقاً اقتصادية ضخمة أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن الأسواق لتصريف منتجاتها .

جدول (3)

تقديرات عدد السكان في مصر (سنوات مختلفة)

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008
عدد السكان	67,285	69,913	72,642	75,436	78,277

2. الأيدي العاملة الرخيصة :

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن اليد العاملة الرخيصة وجدت ضالتها في اليد العاملة المصرية . فالتكوين الديموغرافي لمصر يشير الى أن أغلب سكان مصر هم من الشباب الداخلين الى سوق العمل ، فالسكان الذين هم دون سن (15) سنة يشكلون (25,732) مليون نسمة ، أما السكان بين (24 ـ 25) سنة فيبلغ عددهم(15,600) مليون نسمة ، أما الأشخاص الذين هم فوق ال (65) سنة فلا يشكلون سوى (3,839) مليون نسمة .

ومن الجدول (4) ، يتضح أن الاقتصاد المصري يعاني من مشكلة البطالة حيث كانت (11,0%) عام 2003 ، مقابل (10,0%) في العام 2006 ، على الرغم من ارتفاع نسب النمو الاقتصادي والسياسات التفضيلية التي مارستها الحكومة وانخفاض نسب التضخم .

جدول (4)

معدل البطالة في الاقتصاد المصري للسنوات 2003 ـ 2006 (%)

السنوات	2003	2004	2005	2006

نسبة البطالة	11,0	10,3	10,3	10,0

3. إرتفاع نسب النمو وانخفاض نسب التضخم :

سجلت مصر معدلات نمو اقتصادية كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي قبل التغيير السياسي الذي حصل في العام 2011 ، حيث إرتفع مستوى النمو في الناتج بمقدار الضعف تقريباً من (3,19%) خلال العام 2002 ، ليصل الى (6,80%) عام 2006.

وفي الجانب الآخر نجحت السياسات الاقتصادية المتبعة في خفض مستوى التضخم في البلاد ، من (16,5%) فيالعام 2004 ، الى (6,2%) في العام 2007 .

جدول (5)

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي في مصر للسنوات 2002 ـ 2006 (%)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006
معدل النمو	3,19	4,09	4,47	6,84	6,80

4. السياسات التفضيلية الحكومية :

لقد عملت الحكومة المصرية في اطار الاصلاح الاقتصادي على تحقيق الاستقرار في السياسات الاقتصادية الكلية وجعلها ملائمة لخلق بيئة استثمارية جاذبة ، حيث عملت الحكومة المصرية على تقيل العجز في الموازنة العامة من (27%) عام 1990 ، الى (1%) عام 1998 . اما في اطار السياسة النقدية فقد عملت الحكومة على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف ، حيث استقر سعر الصرف عند (3,39) جنيه للدولار الواحد عام 1997 ، علماً أن هذا الوضع قد تغير بعد العام 2011 وحتى قبلها ، فقد كان (5,50) جنيه للدولار الواحد في العام 2006 ثم الى (6) جنيهات في العام 2010 حتى وصل الى (1800) في العام 2016 على أثر تعويم الجنيه المصرية في سوق الصرف .

وكذلك قامت الحكومة بإعفاء الشركات الأجنبية من الضرائب على الأرباح لمدة (5) سنوات وتمتد الى (10) سنوات كان الاستثمار في المناطق الصناعية الجديدة و (20) سنة اذا

كان الاستثمار في المناطق النائية . واتخذت الحكومة المصرية عدداً من الاجراءات التفضيلية في مجال الصادرات والواردات لجذب الاستثمار الى الاقتصاد المصري ، تمثلت في :

- خفض مستوى التعريفة الجمركية من (47%) عام 1969 ، الى (30%) عام 1996.
- الغاء الكثير من القيود الكمية على الواردات باستثناء تلك الخاصة بالصحة والدواعي الأمنية .
- تسهيل الائتمان على الصادرات عن طريق تخفيض سعر الفائدة .
- تخفيض عدد المنتجات التي تخضع لنظام حصص التصدير من (17) سلعة الى (2) سلعتين.

رابعاً : القوانين التي تم تشريعها لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر

أصدرت الحكومة المصرية العديد من القوانين والتشريعات ، ومن أهم تلك القوانين :

1. قوانين ضمان وحوافز الاستثمار : اصدرت الحكومة المصرية في هذا المجال العديد من القوانين التي تحفز الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن عرضها على النحو الآتي :

* قانون رقم (65) لسنة 1971 ، الذي تضمن تقديم ضمانات ضد المصادرة والتأميم والاستيلاء لأغراض المنفعة العامة الا بتعويض عادل ، وكان هذا القانون خطوة حاسمة في طريق الانفتاح الاقتصادي في مصر .
* قانون رقم (43) لسنة 1974 ، الذي اهتم بتنظيم استثمار رأس المال العربي والأجنبي .
* قانون رقم (118) لسنة1975 ، تضمن فتح الباب أمام القطاع الخاص في مجال الاستيراد والتصدير حاله حال القطاع العام .
* قانون رقم (23) لسنة1977 ،يتضمن منح بعض المزايا الضريبية الجمركية للاستثمار الأجنبي
* قانون رقم (59) لسنة 1979 ، الذي أكد على التوسع في التجمعات العمرانية عن طريق استغلال الصحراء وانشاء مجمعات حضرية جديدة جاذبة للاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي .
* قانون رقم (8) لسنة 1997 ، الذي جاء تحت عنوان ضمانات وحوافز الاستثمار ، وهو من أهم القوانين الذي تضمن اعفاء الشركات من الضرائب لمدد مختلفة.

2. قوانين حقوق الملكية وحقوق الملكية الفكرية :

أصدرت مصر قوانين مهمة في هذا المجال مثل : قانون رقم (57) لسنة 1939 ، بشأن الملكات التجارية ، وقانون رقم (32) لسنة 1949 بشأن براءات الاختراع وقانون رقم (354) لسنة

1954 ، الخاص بحقوق الطبع والنشر ، وقانون رقم (82) لسنة 2002 ، الخاص بحقوق الملكية الفكرية ، ويشمل معظم القضايا الخاصة بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية ، ويوفر هذا القانون مزايا حقوق المخترعين لمدة تصل الى (20)عاماً من تاريخ تقديم الطلب وبفرض غرامات تصل الى (100) الف جنيه مصري على مخالفي هذا القانون .

3. قانون المنافسة :

يسعى المستثمر الأجنبي الى الاستثمار في الأسواق التي تتميز بالمزايا التنافسية التي لا تتوفر عند المستثمر المحلي مثل حجم رأس المال ، والآلات الحديثة ، والقاعدة المعلوماتية ، والخبرة الادارية والتسويقية وغيرها . لذلك سعت الحكومة المصرية الى اصدار قانون المنافسة رقم (3) لسنة 2005 ، الذي يحد من المعاملات الاحتكارية ويحضر أي ممارسات غير تنافسية

4. قانون حل أو فض المنازعات :

يهتم المستثمر الأجنبي بهذا القانون نظراً لما يوفره له من سلامة ابرام العقود والالتزام بتنفيذها من الطرف الآخر سواء كان الحكومة أم المستثمر ، وكذلك سهولة حل المنازعات الناشئة بين الطرفين في حالة نشوبها ، لذلك أصدرت الحكومة المصرية قانون رقم (276) لسنة 1994 وتعديلاته لفض المنازعات. كما التزمت مصر بمعاهدة نيويورك لفض المنازعات لسنة 1958، وكذلك معاهدة واشنطن لفض المنازعات الخاصة بالاستثمار بين الدول والأفراد التابعين لدولة أخرى .

خامساً : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر

كانت تلك الاجراءات التحررية التي أعلنت السلطات المصرية في العام 1974 في مجال الاستثمار والتجارة وأسعار الصرف والغاء الاحتكارات الحكومية للمشاريع الصناعية بمثابة الأداة الرئيسة في توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الاقتصاد المصري.

جدول (6)

الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة 1990 – 2006

السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	الاستثمار المباشر الى الناتج المحلي الاجمالي (%)
1990	734	1,5

1.1	459	1992
2,4	1256	1994
0,9	636	1996
1,3	1,76	1998
1,4	1235	2000
0,6	647	2002
1,8	2100	2004
4,6	6000	2006

وقد أعلنت وزارة الاستثمار المصرية في 8 / تموز/ 2016 ، أن صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفع في مصر بنسبة (13,7%) ، ليسجل نحو (5,8) مليارات دولار ، خلال المدة من آذار 2015 ولغاية تموز / 2016 ، وذلك مقارنة بنحو(5,1) مليار دولار خلال المدة نفسها من العام المالي السابق 2015/2014 .

وعانى الاقتصاد المصري من تراجع الأوضاع الأمنية ، وإيرادات قطاع السياحة ، علاوة على زيادة البطالة وتدني المستوى المعيشي وغلاء الأسعار . لذلك فأن زيادة الاستثمارات الأجنبية في البلاد سيحرك عجلة الاقتصاد ويوفر الكثير من فرص العمل ، ولهذا اعتمد الرئيس المصري ــ عبد الفتاح السيسي ــعلى تدشين مشروعات وطنية عملاقة للنهوض بالاقتصاد المصري ، وجذب استثمارات أجنبية تبلغ قيمتها تريليون و(40) مليار جنيه ، كانت قناة السويس الجديدة أول ما تحقق منها بتكلفة بلغت نحو (55) مليار جنيه مصري ، كما أطلق الرئيس مشروعاً قومياً للإسكان الاجتماعي يتمثل ببناء نحو (500) ألف وحدة سكنية سنوياً ، بالإضافة إلى المشروع القومي لاستصلاح وزراعة (1,5) مليون فدان .

الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الصيني

بدأت الصين في أواخر 1978 بتطبيق سياسة اقتصادية جديدة على وفق الثلاثية الصينية (الاصلاح – الانفتاح – التحديث) . وتركز موقفها الايديولوجي الجديد على اعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية لتحقيق مصلحة الصين الحيوية وهي اللحاق بركب الدول المتقدمة بانتهاج

الوسائل المتاحة كافة ، بغض النظر فيما اذا كانت الوسائل اشتراكية أم رأسمالية ، أو بمعنى آخر المزج بين اسلوب التخطيط الشامل واقتصاد السوق الحر .

وقد تضمنت الجوانب الرئيسة للإصلاح في الصين تناقص دور التخطيط المركزي مقابل زيادة الاعتماد على قوى السوق في تخصيص الموارد وتحديد الأسعار والناتج . ويمكن النظر الى دور الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره من خلال المبادئ والسياسات الأساسية التي تحكم تدفقاته في البلد والمتمثلة بما يأتي :

1. الاعتماد على النفس (الذات) كعامل رئيس وكسب العون الأجنبي كعامل مساعد ، حيث أن الصين دولة اشتراكية مستقلة ذات سيادة تعتمد على تراكمها الداخلي بشكل رئيس في عملية التحديث ، وعليه لا يمكن استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر على نحو فعال الا بعد بذل الجهود الكبيرة وتطوير المبادرة الذاتية .
2. التمسك بمبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة في التعامل مع المستثمرين الأجانب وضرورة حماية سيادة الصين ومصالحها سياسياً واقتصادياً من دون أي شرط سياسي ، مقابل تجنب سياسة الحماية إزاء الاستثمار الأجنبي وتهيئة المناخ الاستثماري وضمان حقوق ومصالح الشركات وأرباحها مع منح المستثمرين الأجانب معاملة تفضيلية من خلال الحوافز ومزيد من الاجراءات التحريرية .
3. ضرورة تطوير الاقتصاد الوطني عبر حماية الصناعة الصينية وتطويرها وتطوير النظام الاقتصادي الوطني وعدم السماح للبلدان الأجنبية بالسيطرة على المؤسسات الاستراتيجية ، وحماية السوق الداخلية من خلال عدم السماح بإقامة الاستثمار الأجنبي المباشر في مؤسسات منتجة أو غير منتجة تضر بصحة الشعب الصيني واستخدام هذا النوع من الاستثمار لزيادة الصادرات من أجل توفير النقد الأجنبي .
4. تعدد اشكال الملكية ووضع سياسات لتشجيع النمو في مشاريع القطاع غير الحكومي (فردية أو جماعية) القائمة على كثافة العمل والمتجهة للتصدير .

وتشير الاحصاءات الى أن للشركات متعدية الجنسيات ال (500) الأكبر في العالم أكثر من (120) استثماراً في مقاطعة شنغهاي وحدها ، وبعض الشركات قامت بنقل استثماراتها من دول جنوب شرق آسيا الى الصين . ومن بين (500) شركة أمريكية هناك (52) شركة عملاقة

وظفت رساميلها في الصين في مجالات التنقيب عن النفط البحري وفي الاستثمارات المالية مثل بنوك الاستثمار الأجنبي .

لقد تركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيس في الأقاليم الساحلية وفي المناطق الاقتصادية الخاصة في شرق وجنوب الصين لكنها اتسعت تدريجياً الى المقاطعات الشمالية والوسطى من البلد . وقطاعياً سجلت الصناعات كثيفة العمل (النسيج والملابس ، الأحذية ، معالجة الأغذية ، السلع الكهربائية والالكترونية) الحصة الرئيسية من الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين ، فضلاً عن صناعات أخرى موجهة للسوق المحلي بشكل رئيس كصناعة الطاقة والسيارات والسياحة ، ثم المواد الخام والاتصالات والنقل .

أولاً : مبررات دخول الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من المبررات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تُعد من أسباب استقدام أو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الصين ، يمكن اجمالها على النحو الآتي :

1) حجم السوق :

الصين دولة شاسعة المساحة ذات أبعاد قارية وهي بمساحتها التي تبلغ (9,596,961) كم2 ، تحتل المرتبة الثانية بعد الاتحاد الروسي وكندا . أما من حيث السكان فقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام 2006 ، أن اجمالي عدد سكان الصين وصل الى (1,308,000) نسمة عام 2004 ، ومن ثم الى (1,393,000) نسمة عام 2015 ، مسجلاً بذلك معدل نمو سنوي مقداره (6%) .

2) الأيدي العاملة الرخيصة :

فالمستثمر الأجنبي يبحث دوماً عن الموقع الذي يحقق له أقل كلفة في الانتاج ، ومن التكاليف الأساسية التي يضعها المستثمر في حساباته هي تكاليف العمل ولا سيما في المشاريع التي تحتاج الى أيدي عاملة كبيرة ، ومن ثم فإن العدد الكبير لسكان الصين ووفرة الأيدي العاملة الرخيصة نسبياً دفع العديد من المستثمرين للاستثمار في الصين .

3) السياسات التفضيلية الحكومية :

منذ العام 2001 أدخلت الحكومة الصينية العديد من التعديلات على قانون الاستثمار الأجنبي وقانون الاستثمار المشترك الصيني – الأجنبي ، وتعهدت بأن تتخذ اجراءات قوية في مجال

حقوق الملكية الفكرية وقرصنة المطبوعات ، علاوة على العديد من الاجراءات الأخرى ، مما أدى لأن تصبح الصين من أهم المنافسين في العالم على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

4) انخفاض قيمة العملة الصينية ال (يوان) :

شكل انخفاض قيمة العملة الصينية ال (يوان) أحد أهم عناصر جذب الاستثمار الأجنبي الى الصين ، فانخفاض سعر العملة في سوق الصرف العالمية يعني انخفاض تكاليف الانتاج ومن ثم زيادة القوة التنافسية في السوق العالمية .

5) الاستقرار السياسي :

لقد تم تغيير شكل العلاقات الصينية مع المحيط الاقليمي والدولي من صورته التصادمية والعدائية المنغلقة الى صورة أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي بما في ذلك التعامل بواقعية أكبر مع اقتصاديات الدول الرأسمالية . وعملت الصين على خلق بيئة سياسية مستقرة وانهاء جميع المشاكل السياسية داخلياً وخارجياً وتم اعتماد مبدأ التعايش السلمي الذي يقوم على احترام السيادة الاقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وغيرها .

6) فلسفة النظام السياسي الصيني :

إن فلسفة النظام السياسي الصيني تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر تقوم على أساس المنافع المتبادلة ومدى امكانية استقدام التكنولوجيا المتطورة والخبرات العالية ورأس المال ، ولهذا عملت الحكومة الصينية على توفير البيئة الملائمة للاستثمار وقدمت الكثير من الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب .

7) دور صينيي المهجر :

يعيش خارج الصين حوالي (50) مليون مواطن صيني في بلدان المهجر منهم تقريباً (21) مليون في تايوان ،وأن ثلاثة من النمور الآسيوية (هونك كونغ وتايوان وسنغافورة) يغلب على سكانها الأصول الصينية ويتحكم هؤلاء بجزء كبير من ثروات جنوب شرق آسيا عن طريق الأصول السائلة التي يملكونها والتي تقدر بنحو (2) تريليون دولار (عدا الأسهم والسندات) . لذلك اتخذت القيادة الصينية العديد من الاجراءات لاجتذاب هذه الأموال ، بحيث أن صينيي المهجر هم أكثر المستثمرين الأجانب ، وتقع على رأس القائمة هونك كونغ إذ ساهمت بنحو (41%) من هذا الاستثمار .

ثانياً : سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الصين

اتخذت القيادة الصينية العديد من الاجراءات وقدمت الكثير من الحوافز من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الصين ، ومنها :

1. نظم الحوافز القانونية :

في هذا المجال تتمتع المؤسسات المشتركة التي يزيد عمرها الانتاجية عن (10) سنوات بإعفاء من ضريبة الدخل لمدة سنتين منذ بدء تحقيقها الارباح ، وتم وضع سياسات تشجيع التصدير من بينها اعفاء الشركات المشتركة التي تصدر نحو (70%) أو أكثر من منتجاتها من نصف ضريبة الدخل .

وجرى إعفاء كل المعدات والمستلزمات المستوردة لغرض الاستثمار من الرسوم الجمركية والضرائب الصناعية والتجارية . كما تم الغاء الحواجز غير الجمركية تدريجياً بعد أن وصلت في نهاية الثمانينات من القرن الماضي على وفق نظام الحصص الى (53) نوعاً واحتلت نحو (46%) من اجمالي عدد أنواع الواردات . واذا ما تم اعادة تدوير الأرباح المتحققة للمستثمرين الأجانب في الصين لمدة لا تقل عن خمس سنوات تستعيد هذه الأرباح (40%) من ضريبة الدخل التي دُفعت عنها .

2. المناطق الاقتصادية الحرة :

في بداية عملية الاصلاح والانفتاح الاقتصادي اتبعت الحكومة الصينية سياسة الباب المفتوح واقامة مناطق اقتصادية حرة (خاصة) تطبق آليات السوق الرأسمالي . وقد امتازت المناطق الاقتصادية الحرة في الصين بتطبيق قوانين وتسهيلات خاصة تختلف عن بقية البلاد ، لا سيما في المجالات الضريبية والادارية والمالية ، واللامركزية الادارية التي تسمح باتخاذ قرارات الاستثمار خارج نطاق خطة الدولة ، ولعل من أهم الأسباب التي دفعت الصين الى الأخذ بسياسة إقامة المناطق الحرة ، عدم امتلاك الصين البنية التحتية الكافية واللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما وأن الصين بلد شاسع ومترامي الأطراف ويحتاج الى استثمارات هائلة لبناء بُنية تحتية متكاملة ، وبالفعل أقامت أربع مناطق خلال عامي 1979 و1980 ، وعلى أثر نجاح المناطق الأربع أعلنت الحكومة عن فتح (14) مدينة ميناء ساحلية ومنحت الشركات الاستثمارية المزيد من المعاملات التفضيلية .

وفي عقد التسعينات تم التركيز على الاستثمار في مجال التكنولوجيا المتطورة لذلك أقامت مناطق اقتصادية حرة جديدة متخصصة في جذب الاستثمارات ذات التكنولوجيا العالية سُميت

بمناطق التكنولوجيا والاقتصاد. وقد سجلت المناطق الاقتصادية الحرة نتائج مثمرة في الصادرات التي شكلت نسبتها (9%) من مجموع صادرات الصين ، وكذلك في تدفقات الاستثمار المباشر الذي سجل عام 1991 ما يزيد عن (8) أضعاف ما كان عليه عام 1987 ، كما ازداد الناتج الصناعي بنسبة (35%) خلال المدة 1987 – 1991 . ويُعزى هذا النجاح الى مجموعة من العوامل وكما يأتي :

- ❖ الحوافز التي يحصل عليها المستثمرون الأجانب كانت أفضل بكثير من تلك المتاحة في الدول الأخرى .
- ❖ إن هذه المناطق هي الوحيدة المفتوحة للاستثمار الأجنبي في الصين بداية مدة الاصلاح .
- ❖ المقدار الكبير من الاستثمار المحلي الذي جاء على شكل مشاريع مشتركة مقامة من السلطات الاقليمية في الأقاليم الساحلية .

ثالثاً : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

شهد الاقتصاد الصيني تطوراً كبيراً بعد تطبيقه لسياسة الاصلاح والانفتاح الاقتصادي ، ومع هذا التطور برزت ظاهرة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر اليها ، الذي كان له دوراً مهماً في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي من (5,575%) خلال المدة 1984 – 19990 ، الى (8,872%) خلال المدة 2000 – 2004 ، وتحفيز الاستثمار المحلي بحيث ازدادت نسب المدخرات المحلية الى الناتج المحلي الاجمالي في أواخر التسعينات الى (38%) ، فيما بلغ معدل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ما يعادل (32%) خلال المدة 1984 – 2004 ، وارتفاع حجم التجارة الخارجية الصينية من (48,8) مليار دولار في العام 1984، الى (851,2) مليار دولار عام 2003 . كما ساهم بتطور الصناعة والعلوم ونقل التكنولوجيا ، لذا كان هذا الاستثمار شاملاً مجمل العملية الاقتصادية في الصين ،والجدول (8) يوضح ذلك .

جدول (8)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي دخل الى الصين

خلال المدة 1984 – 2005

السنة	مقدار الاستثمار (مليون دولار)		السنة	مقدار الاستثمار (مليون دولار)
1984	1419		1998	45463

40319	2000		22243,73	1986
46878	2001		3193	1988
52743	2002		3487,11	1990
53505	2003		11156	1992
60600	2004		33787	1994
72400	2005		40180	1996